



الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٦

الاثنين، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد بول بادجي (السنغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٨٨ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة
بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لدينا قائمة طويلة
بالمتكلمين في هذه الجلسة المسائية، وبالتالي التمس منكم أن
تساعدوا على تهيئة جو عملي مناسب وأن تبدوا الاحترام
للمتكلمين. وفي الوقت ذاته أرجو من المتكلم التقيد بالمدة
الزمنية المخصصة للتكلم.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالانكليزية): فنتكلم،
سيدي، بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ونثق بأن هذه
اللجنة، بفضل زعامتكم وإرشادكم، ستحرز نتائج كبيرة
ملموسة. ونعرب أيضا عن عميق تقديرنا للسيدة منى يول،
ممثلة النرويج، على رئاستها الفعالة لهذه اللجنة في السنة
الماضية.

إن تعيين السفير سرجيو دوارتي ممثلا ساميا للأمم
العام لشؤون نزع السلاح يبشر بالخير لدور الأمم المتحدة في
نزع السلاح لما يتمتع به من مهارات وخبرات ومنجزات
معروفة جيدا في ميدان نزع السلاح.
نود أن نعلن تأييدنا للبيان الذي أدلت به إندونيسيا
باسم حركة عدم الانحياز.

الميثاق، وعلى نحو بَيِّن أكثر، الدورة الاستثنائية
الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، يمنحنا أمنا
متساويا لجميع الدول. وفي عالم اليوم المتكافل، لا يمكن
التمتع بالأمن المتساوي إلا جماعيا، من خلال الأمم المتحدة
بالدرجة الرئيسية. وإن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية دليل
على صلاحية تعددية الأطراف. لكن نجاحها النهائي يعتمد
على الدول الحائزة وتقيدها الصارم بواجبها بالتصفية التامة
للأسلحة الكيميائية قبل الأجل النهائي المنصوص عليه في
الاتفاقية. ونعرب أيضا عن ارتياحنا من أن المؤتمر
الاستعراضي السادس للأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



من قبل الدول الكبرى، بمعالجة الدوافع والتزوات الكامنة التي تدفع الدول إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل والاحتفاظ بترسانات كبيرة من الأسلحة التقليدية وقوات ضخمة. وإن التهديدات الحقيقية والمتصورة لأمن الدول فرادى يجب إزالتها من خلال جهود مخلص. وريثما تتم الإزالة التامة للأسلحة النووية يجب إعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات دولية ملزمة بأن الأسلحة النووية لن تستخدم ضدها ولن تهدد بها.

الدعامة الثانية للصرح الجديد يجب أن تكون التزاما مجددا من قبل كل الدول الحائزة للأسلحة النووية بترع السلاح النووي الكامل في إطار زمني معقول. وإن الالتزامات القانونية المقطوعة بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، والخطوات صوب نزع السلاح النووي المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٠٠ يمكن أن توفر إطار عمل لعملية نزع السلاح النووي الكامل.

الدعامة الثالثة للصرح الجديد ينبغي أن تكون اتفاقا دوليا للنهوض بالاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية في ظل ضمانات ملائمة. إن توليد الطاقة الكهربائية النووية يوفر واحدا من أفضل الخيارات المتاحة للوفاء بالمتطلبات العالمية المتزايدة من الطاقة النظيفة. ويمكن تسخير إمكانيات استخدام التكنولوجيا الجديدة والاتفاقات السياسية لكفالة الاستفادة بدون تمييز من التعاون النووي السلمي، والحيلولة في الوقت ذاته من انتشار الأسلحة النووية.

الدعامة الرابعة لصرح منع الانتشار الجديد يجب أن تكون تعزيز التدابير الرامية إلى منع حيازة الإرهابيين والعناصر الأخرى غير الدول على أسلحة الدمار الشامل. وقد كان قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أول خطوة ملحة في ذلك الاتجاه. ومما يكتسي أهمية حيوية إضفاء الطابع

البيولوجية قد اعتمد وثيقة نهائية متفقا عليها، وأنشأ وحدة لدعم التنفيذ.

ومما يؤسف له أن التوجه العام اتسم بتآكل تدريجي للهياكل الدولية للحد من الأسلحة ومنع الانتشار يتجلى في: التنصل من نزع السلاح النووي الكامل من قبل معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار؛ وانهيار معاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية؛ والتأخير الطويل جدا في دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، مع ظهور احتمالات بإجراء بعض الدول تجارب جديدة؛ وظهور مذاهب جديدة تتوخى استعمال الأسلحة النووية حتى ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛ ووضع خطط لتطوير أسلحة نووية ممكنة الاستعمال لذلك الغرض؛ والترويج لمنع انتقائي للانتشار؛ وفرض ظروف تمييزية على التعاون النووي السلمي؛ وزيادة حدة التباين في القوة العسكرية بين الدول وخطر حصول الإرهابيين والعناصر الأخرى غير الدول على أسلحة الدمار الشامل. وتبعاً لذلك، يظل السلم والأمن الدوليان معرضين لتهديدات خطيرة على الصعيدين العالمي والإقليمي.

لقد واصلت باكستان طيلة السنتين الماضيتين استرعاء الانتباه إلى الحاجة إلى بناء توافق جديد في الآراء حول نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي. ومن شأن توافق جديد في الآراء كهذا أن يتطلب إحياء للالتزام بصرح الأمن الجماعي على أساس من المساواة والتوازن وضبط النفس والتعاون بين الدول. ونثق بأن الأمين العام بان كي - مون سينظر في إمكانية عقد مؤتمر خاص من هذا القبيل لبناء توافق جديد في الآراء حول نزع السلاح ومنع الانتشار.

صرحُ نزع السلاح الجديد يجب أن يتألف من ست دعائم. الأولى بينها يجب أن تكون التزاما دوليا، خاصة

المقدمة من كل الأطراف سيوفى بها وستنفذ على نحو يتسم بحسن التوقيت.

إن الشواغل المتعلقة بالانتشار في الشرق الأوسط زادت حدتها البيانات الأخيرة والأحداث التي وقعت مؤخرا. وبديهي أن منع انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في هذه المنطقة لا يمكن تحقيقه إلا بمشاركة الأطراف المعنية كافة في المنطقة ومن خلال تدابير تحفظ لكل واحد منها أمنه واستقلاله.

وباكستان يحدوها الأمل أن ييسر الحوار بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية حسم المسائل المعلقة وخلق الثقة بأن برنامج إيران النووي سلمي حقا. وإن عملية الحوار يجب أن ترضي كل الأطراف من حيث حقوقها ومصالحها المشروعة. وإن اللجوء إلى مزيد من القسر، والأسوأ، إلى استخدام القوة، سيؤدي إلى نتائج عكسية وسيتسبب في مزيد من الاضطرابات الخطيرة والانفلات الأمني في الشرق الأوسط وفيما وراءه.

وما فتئت باكستان تسعى إلى الحفاظ على السلم والاستقرار في جنوب آسيا مستخدمة الحد الأدنى من التسلح. أما سعينا لفترة طويلة إلى تحقيق منطقة خالية من الأسلحة النووية، فقد أحبطته تجارب الأسلحة النووية التي قام بها جار لنا في أيار/مايو ١٩٩٨، والتي حملت باكستان على الرد عليها بالإبقاء على مستوى من الردع المتبادل. ومع ذلك، ما برحت باكستان ترغب في تحقيق مستوى ذي مصداقية من الردع في حده الأدنى. وبعد إجراء التجارب، سرعان ما اقترحت باكستان على الهند إنشاء نظام استراتيجي لضبط النفس من شأنه أن يتضمن حل الصراعات، وضبط النفس على الصعيد النووي وصعيد القذائف، وتحقيق التوازن في القوات التقليدية.

العالمي على أحكام ذلك القرار، بوضع معاهدة مناسبة تتفاوض عليها وتقبل بها كل الدول الأعضاء.

الدعامة الخامسة للصرح الجديد ينبغي أن تكون التوصل إلى اتفاقات تعالج تهديدات جديدين آخرين للاستقرار الدولي: أحدهما، تطوير وانتشار القذائف وشبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، والثاني، العمل الحثيث على عسكرة الفضاء الخارجي. وإن الجهود المبذولة لوضع ضوابط على تطوير القذائف - نظام الحد من تكنولوجيا القذائف ومدونة لاهاي للسلوك ضد انتشار القذائف التسيارية - ظلت جهودا دون المستوى العالمي ومرد ذلك بدرجة رئيسية هو أن تلك الترتيبات تمييزية. ففي نهاية المطاف لا يمكن لا للقيود التكنولوجية ولا للجزاءات أو استخدام القوة أن تفلح في وقف التقدم في تطوير القذائف من قبل الدول العاقدة العزم على تطوير هذه القدرة. والمطلوب مسعى مخلص لتطوير نظام للحد من القذائف يكون عالميا وغير تمييزي يفرض على كل الدول ضوابط تقييدية منصفة.

وبالمثل يجب وقف العسكرة المتزايدة للفضاء الخارجي وعكس مسارها. فما من دولة يمكنها أن تحتكر إلى الأبد ولا أن تحتفظ بمزية كبيرة، في أي جانب من جوانب عسكرة الفضاء الخارجي. وهذه العبرة برهنت عليها التطورات الحديثة.

الدعامة الأخيرة للصرح الجديد ينبغي أن تكون وضع ترتيبات أمنية محددة لأقاليم حساسة مثل شمال شرقي آسيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا، بقصد استحداث وإدامة بيئة أمنية مستقرة متوازنة.

وتشعر باكستان بالطمأنينة من التقدم المحرز في المحادثات السداسية المعنية بتزع الطابع النووي وإرساء دعائم أمن مستدام في شبه الجزيرة الكورية. ونثق بأن الالتزامات

وثمة احتياجات مشروعة لدى باكستان إلى توليد الكهرباء بغية الوفاء بالطلب المتزايد على الطاقة الآتي من اقتصادنا الآخذ في الاتساع. وسوف نواصل تطوير تكنولوجيا توليد الكهرباء بالطاقة النووية تحت الضمانات الدولية. وفي الدورة التي عقدها مؤخرا مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أعلنت باكستان أنها ستنشئ مرفقا جديدا للتخصيب النووي تحت ضمانات الوكالة بغية الوفاء باحتياجات قطاع الكهرباء النووية الآخذ في الاتساع عندها. وباكستان مستعدة كذلك للتعاون مع بلدان أخرى تحت الضمانات الدولية، لا سيما البلدان النامية، بهدف تعزيز استعمال الطاقة النووية المشروع والسلمية.

وباكستان، من جهتها، اتخذت سلسلة من التدابير لكفالة تنفيذ برنامجها النووي على نحو مسؤول. ففي عام ٢٠٠٠، أنشأت سلطات القيادة الوطنية التي منذ ذلك الحين وضعت خطة عسكرية، مدنية قوية في سبيل إدارة أصولنا الاستراتيجية وبرنامجنا النووي والإشراف عليها. وثمة هيئة للإشراف والمراقبة يعتد بها، وثمة نظام للإشراف والمراقبة يعتد به، وثمة ضوابط فعالة لدعم النظام. وفي عام ٢٠٠٤، أصدرنا قانونا شاملا لضبط الصادرات المتعلقة بالسلع النووية الحساسة والتكنولوجيات والأجهزة فضلا عن المواد البيولوجية. ونحن نعمل الآن على إصدار قانون جديد منفصل لتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية. والهيئة التنظيمية النووية في باكستان تكفل الاستخدام الآمن لمحطاتنا النووية المدنية.

والتفاوض بشأن اتفاق التعاون النووي المدني بين الولايات المتحدة والهند وفّر في الحقيقة، فرصة لتعزيز عدم الانتشار، عالميا وفي جنوب آسيا على حد سواء. وحصول كل من الهند وباكستان على التكنولوجيا النووية السلمية المتطورة وأجهزتها يمكن ربطه بمعايير عدم الانتشار وتقييد الأسلحة النووية. والمؤسف أن شواغل واهتمامات باكستان

ورغم أن الاقتراح لم يلحق قبولا، شرعنا منذ عام ٢٠٠٤ في إقامة حوار مع الهند يشمل معالجة النزاع في كشمير والسلم والأمن. واتخذت عدة تدابير لبناء الثقة، بما فيها الإخطار المسبق بإطلاق قذائف تجريبية وتدابير لمنع الاستخدام العرضي للأسلحة النووية.

وهذا السعي إلى تعزيز الاستقرار في جنوب آسيا يمكن أن يتعرض للخطر بفعل التطورات الأخيرة. فالتوسع الكبير في إقدام طرف على امتلاك الأسلحة يشكل أحد هذه التطورات والأمر الثاني هو اتفاق التعاون النووي المدني بين الولايات المتحدة والهند الذي يراه العديدون سببا لتبديد نظام عدم الانتشار وتمييزا ضد دول أطراف في معاهدة عدم الانتشار. وباكستان لا ترغب في التعليق على هذا الجانب. ومع ذلك، نشعر بقلق عميق إزاء أن الاتفاق من شأنه أن يمكن الهند من التوسع ومن تعزيز برنامجها للأسلحة النووية عن طريق توسيع مخزونها من المواد الانشطارية واستعمال التكنولوجيا المنقولة في برامجها الاستراتيجية. ونشعر بالقلق كذلك إزاء إصرار الهند على حقها في إجراء مزيد من التجارب النووية.

وفي ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧، لاحظت أعلى هيئة مسؤولة عن السياسة الاستراتيجية في باكستان، أي سلطات القيادة الوطنية، أن من شأن الاتفاق أن تكون له مضاعفات على الاستقرار الاستراتيجي إذ يمكن الهند من إنتاج كميات كبيرة من المواد الانشطارية والأسلحة النووية في مفاعلات نووية غير خاضعة للضمانات.

وأكدت سلطات القيادة الوطنية من جديد أيضا موقف باكستان أنه ينبغي لمجموعة موردي المواد النووية أن تضع معايير تمكن باكستان من الحصول على الطاقة النووية المدنية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية الوفاء بمتطلباتها الطاقوية.

المشروعة، فضلا عن اقتراحاتها البناءة قد تم تجاهلها والاتفاق التمييزي والمنحاز الذي جرى التفاوض بشأنه سيؤجج التصعيد النووي في جنوب آسيا، فضلا عن تبديد التوقعات بتعزيز نظام عدم الانتشار على الصعيد العالمي.

و في ٢ آب/أغسطس من هذا العام، أكدت سلطات القيادة الوطنية من جديد أن باكستان تؤيد إبرام معاهدة للمواد الانشطارية غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها بفعالية على الصعيد الدولي، مع مراعاة الشواغل الأمنية لجميع الدول.

ومع ذلك، فإن الاقتراح الذي تم التقدم به في وقت سابق من هذه السنة في مؤتمر نزع السلاح يتعد إلى حد بعيد عن توافق الآراء الذي جرى التوصل إليه بشأن ولاية شانون، من حيث الجوهر والعملية على حد سواء. وأي برنامج عمل للمؤتمر لن يكون مقبولا لدى باكستان إذا كان قائما على هذا الاقتراح. وبغية البدء بالمفاوضات، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يعتمد برنامج عمل يكون انعكاسا لتوافق الآراء القائم حاليا حيال معاهدة المواد الانشطارية، ويعامل المسائل الأخرى ذات الأولوية والمدرجة في جدول أعماله على قدم المساواة.

للعلم به وتسجيله، يمكن اعتبار أن هذا البيان قرئ كاملا.

السيدة زيف (إسرائيل) (تكلمت بالانكليزية):

السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك على تعيينكم رئيسا للجنة الأولى، وأن أؤكد لكم كامل دعم وتعاون وفدي في سعينا إلى اختتام المداولات بنجاح. وبما أننا نرعى على أخذ الكلمة خلال المناقشات المواضيعية، فسأقصر بياني على عدة مسائل تستوجب، في رأينا، اهتماما خاصا.

إن إسرائيل تعلق أهمية كبيرة على أنظمة مراقبة الصادرات وإسهامها البين في الجهود الرامية إلى الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل. وهي مارست تقليديا العمل بنظام وطني قوي لمراقبة الصادرات. وفي السنوات القليلة

المشروعة، فضلا عن اقتراحاتها البناءة قد تم تجاهلها والاتفاق التمييزي والمنحاز الذي جرى التفاوض بشأنه سيؤجج التصعيد النووي في جنوب آسيا، فضلا عن تبديد التوقعات بتعزيز نظام عدم الانتشار على الصعيد العالمي.

إن موقف باكستان الاستراتيجي قائم على الحد الأدنى من الردع ذي المصدقية. وسنواصل العمل بروح من المسؤولية. بيد أن باكستان ستتخذ الخطوات الضرورية لكفالة الحد الأدنى من الردع ذي المصدقية في المستقبل.

ومؤتمر نزع السلاح - الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة - ينبغي أن يعالج جميع المسائل ذات الأولوية في جدول أعماله، ألا وهي نزع السلاح النووي، والضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ومنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. وينبغي للمؤتمر أن يضيف إلى هذه المسائل مسألتي القذائف ودفاعات القذائف البالسيتية. والمؤسف أن بعض أعضاء المؤتمر يركزون على تدبير واحد لا غير - ما يسمى بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية - التي يتمثل هدفها الرئيسي في تجميد الوضع الذي يعطيهم الأرجحية في امتلاك المواد الانشطارية عن طريق فرض وقف للإنتاج. ورغم عدم نزاهة هذا الهدف، وافقت باكستان إلى جانب أعضاء آخرين في المؤتمر، على التفاوض بشأن معاهدة المواد الانشطارية على أساس ولاية شانون. وهذا القرار التوافقي أتاح فرصة التفاوض في مؤتمر نزع السلاح لإبرام معاهدة عالمية غير تمييزية متعددة الأطراف يمكن التحقق منها بفعالية على الصعيد الدولي. وولاية شانون أشارت بوضوح أيضا إلى أن من شأن المفاوضات أن تمكن من النظر في المخزونات القديمة من المواد الانشطارية. وبدون خفض المخزونات، فإن المعاهدة ستكون تدبيرا تمييزيا آخر لعدم الانتشار، ولن تكون خطوة نحو عدم الانتشار النووي. الآن، إن من يسعون إلى تغيير ولاية شانون، يصفونها بأنها شروط مسبقة لفتح الباب أمام

الرسالة التي يوجهها المجتمع الدولي إلى الضالعين في البرامج السرية لأسلحة الدمار الشامل. ومع أن هناك الكثير مما نكسبه من التوصل إلى توافق الآراء، فإننا ينبغي أن نذكر بوضوح أن هناك الكثير مما نخسره بالسماح بتطوير تلك البرامج.

أثناء السنة الماضية لم تتضاءل بواعث القلق حيال البرنامج النووي الإيراني السري. بل على النقيض من ذلك، بات مفهوماً تماماً الآن أن مساعي إيران في المجال النووي تشكل تهديداً، لا للاستقرار الإقليمي فحسب، وإنما أيضاً للوضع الاستراتيجي العالمي. وإذا أخذت إيران بالترافق مع إصرارها العدواني على قدرة نظم الإيصال، فإنها ينبغي اعتبارها تهديداً يتجاوز الحدود الجغرافية للشرق الأوسط. إن أنشطة إيران في مجال أسلحة الدمار الشامل، التي تتناقض مع التزاماتها القانونية الدولية، تقوّض النظام العالمي لمنع الانتشار، وتؤكد التهديد الذي تمثله الدول غير المتمثلة له. وفي الشهر الماضي فحسب، تباهى الرئيس الإيراني في خطابه أمام الجمعية العامة بعدم امتثال بلاده لقرارات مجلس الأمن، قائلاً إن "المسألة النووية لإيران، في رأيي، مقفلة وأنها تحولت إلى أمر عادي من أمور الوكالة". (A/62/PV.5، ص ٢٧). ويتجلى صلف إيران في انتهاكها المستمر لقرارات مجلس الأمن وتحيدها السافر للمجتمع الدولي.

إن تزايد الاهتمام بالطاقة النووية والإقبال عليها ظهرا بوضوح في العام الماضي. ومع أن ضرورة تلبية الاحتياجات الوطنية المتنامية من الطاقة بمصدر طاقة غير ملوِّث أمر مفهوم ومبرر، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في وسائل للتقليل من مخاطر الانتشار القائمة، التي ترتبط بنشر التكنولوجيات النووية. ونظراً للطبيعة المزدوجة لتلك التكنولوجيات، ينبغي لنا أن نجد الوسائل لتلبية الاحتياجات المشروعة من الطاقة، بدون زيادة الشواغل حيال إمكانية إساءة استخدامها لأغراض عسكرية.

الماضية، باشرت إسرائيل في تنفيذ عملية إصلاح قانونية ومؤسسية لكفالة أن يسير نظامها لمراقبة الصادرات جنباً إلى جنب مع أعلى المعايير الدولية التي تضعها مجموعة موردي المواد النووية، والمجموعة الاستراتيجية، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، واتفاق واسينار.

وستحقق عملية الإصلاح هذه نجاحاً كبيراً بوجود القانون الجديد لمراقبة الصادرات الذي أصدره الكنيست، أي البرلمان الإسرائيلي، في تموز/يوليه من هذا العام، والذي سيدخل حيز النفاذ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. إن هذا القانون ينظم مراقبة الذخائر الواردة في اتفاق واسينار، ويكمل نظام مراقبة الصادرات الذي دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وهو ينظم مراقبة المواد ذات الاستخدام المزدوج والتكنولوجيات القائمة على الاستخدام المزدوج الواردة في اتفاق واسينار. يتبع هذا القانون أيضاً أمر مراقبة الواردات والصادرات (الصادرات الكيميائية والبيولوجية والنووية) لعام ٢٠٠٤، ويضع إسرائيل بين الدول التي تمارس أعلى مستويات المراقبة على الصادرات من البنود الحساسة والمزدوجة الاستخدام.

أثناء المناقشة العامة أشار معظم المتكلمين إلى الشواغل الدولية الناجمة عن تطوير وانتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها. وإسرائيل تشاطر تلك الشواغل. وفوق ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لانتشار المعرفة والتكنولوجيات.

إن الخطر الناشئ عن وجود تلك الأسلحة والنظم في أيدي جهات طائشة وغير مسؤولة، مثل الدول المارقة والجماعات الإرهابية، ظاهر للعيان. لذا، يجب على المجتمع الدولي أن يزيد تصميمه على العمل سريعاً في معالجة تلك الحالات المثيرة للقلق. وإن الجهود المستمرة، التي تستهدف التوصل إلى الإجماع بأي ثمن، يجب ألا تخفف من وضوح

وفي الشرق الأوسط، أظهر الصراع في صيف عام ٢٠٠٦ حجم المشكلة وقسوتها. فقد امتلكت منظمة حزب الله الإرهابية، بين أسلحة متطورة أخرى، قذائف وصواريخ بعيدة ومتوسطة وقصيرة المدى، فضلاً عن امتلاكها طائرات بدون طيار، وأنظمة دفاع جوي محمولة. وقد نُقلت تلك الأسلحة إلى حزب الله من إيران وسورية. وتتواصل عمليات النقل تلك بدون انقطاع على الرغم من قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وهو ما أكدته أيضاً تقرير الأمين العام الذي يقول:

”ويسود الاعتقاد في لبنان، بما في ذلك أوساط الحكومة، أن تعزيز فتح الانتفاضة والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة للمواقع الأمامية لكل منهما لم يكن ليقع دون علم ودعم ضمني من جانب حكومة الجمهورية العربية السورية. وقد صرّح رئيس الوزراء اللبناني أخيراً، وعلى الملأ، بأن هذه المواقع الأمامية عززتها الجمهورية العربية السورية بذخائر وأسلحة ومقاتلين... وتقع على عاتق الجمهورية العربية السورية ودول الإقليم الأخرى وجمهورية إيران الإسلامية مسؤولية خاصة فيما يتعلق بكفالة الاحترام الكامل لأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).“ (S/2007/392، الفقرتان ٣٢ و ٦٠)

وعلى الحدود الجنوبية لإسرائيل تزايدت، في السنة الماضية، عمليات نقل الأسلحة من صحراء سيناء إلى قطاع غزة بشكل مثير للقلق. وبعبارة أوضح، مطلوب من مصر اتخاذ إجراءات أكثر صرامة ضد عمليات النقل تلك من أراضيها إلى قطاع غزة.

لكن الشرق الأوسط ليس المنطقة الوحيدة المصابة بهذا الداء. إنه مرض يصيب مناطق مختلفة حول العالم.

لقد أبدت بلدان الشرق الأوسط اهتماماً متزايداً بالطاقة النووية، شأن الدول في مناطق أخرى من العالم. والجهد الدؤوب للحصول على مصدر مأمون ونظيف للطاقة تتشارك فيه دول كثيرة في المنطقة. والآثار المحتملة العابرة للحدود، التي تنتج عن توليد الطاقة النووية، مثل الآثار المتعلقة بالسلامة والأمن، ينبغي أن توحدنا نحو ضمان استخدام مصدر الطاقة هذا لأغراض سلمية وحسب. وإننا واثقون بأن دول المنطقة تشاطر في تلك الأهداف. وحقيقة كشف بعض حالات عدم الامتثال السافر للالتزامات الدولية التي تم التعهد بها في المجال النووي أظهرت الحاجة إلى الوعي وتوخي الحذر في انتشار هذه التكنولوجيات في المستقبل، على الصعيدين العالمي والإقليمي كليهما.

وفي رأينا أنه ينبغي للمجتمع الدولي مجابهة التحدي العالمي المعقد باستحداث معايير واضحة تكفل للدول المسؤولة فوائد الطاقة النووية. وفي الوقت نفسه، ينبغي لتلك المعايير أن تهدف إلى حصر مخاطر الانتشار مجدها الأدنى. ولتحقيق ذلك الهدف، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان حساسية التكنولوجيات وتفويضات الدول في مجال عدم الانتشار. وإسرائيل ترحب بالمبادرات الدولية في هذا المجال، وتعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يستثمرها.

إن نقل الأسلحة إلى الإرهابيين بلاء للحضارة الحديثة. فهو يعمّك الجماعات والأفراد الذين يتصرفون بما يناقض القانون الدولي ويتجاهله، من استهداف المدنيين بغية تحقيق أهدافهم الخاصة. وهم يسهمون في ضرب استقرار الدول والمناطق، ويعرضون للصراعات آفاق التوصل إلى حلول سلمية. وذلك النقل للأسلحة لا يتم في فراغ. إنه يتم حين تنقلها الدول عمداً إلى الإرهابيين، أو حين تغض الدول الطرف عن عمليات النقل التي تجري على أراضيها. إنها تجري حين لا يتم التعامل معها بصورة حاسمة، أو حين لا تكون معالجة المشكلة في طليعة أولويات الدول.

يؤيد وفد جمهورية صربيا البيان الذي أدلى به في الجلسة الثانية ممثل البرتغال بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أركز على المجالات ذات الأولوية لدينا وعلى الأنشطة الدينامية التي تتابعها صربيا في ما يتعلق بالمواضيع المختلفة المدرجة في جدول أعمالنا.

تولي صربيا أهمية كبيرة للأنشطة الدولية الرامية إلى تعزيز الجهود المشتركة ومنع انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل، خاصة الأنشطة المتصلة بتعزيز عالمية تدابير الوقاية وأنشطتها. وإن الإسهامات العملية التي قدمها بلدي إسهامات متعددة. فقد ظللنا نرسل الوقود النووي إلى الاتحاد الروسي من أجل التخزين الطويل الأجل، وقمنا بتعزيز نظام الحماية المادية للمواد النووية والمواد المشعة الأخرى بغية مكافحة بشكل أكثر فعالية للاتجار غير القانوني بتلك المواد، وصدقنا على الاتفاقيات ذات الصلة للأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، أوفى بلدي بالتزاماته الأولية في إطار قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بتقديم التقارير المطلوبة. وما زلنا نقوم بتنفيذ القرار، والتحضيرات جارية لوضع خطة عمل للتنفيذ.

وأود أن أبلغ اللجنة بأن بلدي اعتمد قانونا بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية وبأن العمل على وشك أن يكتمل بشأن اعتماد قانون معني بتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وإضافة إلى ذلك، تمكن تعديلات أجريناها لقانوننا الجنائي من المعاقبة على الانتهاكات التي ترتكب لها تين الاتفاقيتين.

إن صربيا تتعاون بفعالية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي والدول الأعضاء في المنظمة. ونحن على استعداد لتعزيز تعاوننا ولتبادل خبراتنا في هذا المجال ولتقديم المساعدة للبلدان المهتمة الأخرى من خلال تنظيم الدورات والحلقات الدراسية بشأن تقديم المساعدة المتصلة بالأسلحة

وينبغي التعامل معه بصورة شاملة لتفادي نشوء المزيد من الصراعات، والاضطرابات الداخلية والإقليمية، وأهم من ذلك، التسبب بالأذى للسكان المدنيين. وقد قدمت إسرائيل في مؤتمر نزع السلاح هذه السنة ورقة عمل متعلقة بتلك المسألة، وهي تنوي مواصلة التوسع في هذا الموضوع أثناء سنة العمل المقبلة.

تود إسرائيل أن تثني على المبادرة الكندية لتعزيز المناقشات بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة دعماً لبرنامج عمل الأمم المتحدة. وكما سلف القول، فإن المهم الأساسي لإسرائيل في ذلك السياق ينصب على العمليات غير المشروعة وغير المسؤولة لنقل تلك الأسلحة إلى الإرهابيين. وفي ذلك الصدد، تود إسرائيل أن تعلن أيضاً تأييدها لمشروع القرار الذي قدّمته أستراليا بشأن مسألة تنظيم وضبط عمليات نقل أنظمة الدفاع الجوي المحمولة.

تعتقد إسرائيل أن الترويج غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل تهديداً خطيراً للاستقرار في العالم أجمع، لا سيما عندما تنتهك قرارات مجلس الأمن. لذا، فإننا نود أن نغتنم هذه الفرصة لتهنئة رئيس فريق الخبراء، السيد دانيال برنس، على عمله الجيد، فضلاً عن التقرير النهائي، الذي نعتقد أنه سيعزز الجهود الدولية في ذلك الصدد.

السيد كروليفيتش (صربيا) (تكلم بالانكليزية):

بالنيابة عن الوفد الصربي أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، وأن أتمنى لكم ولأعضاء المكتب الآخرين كل النجاح في عملكم الهام. كما يود وفدي أن يهنئ السفير سيرجيو دوارتي على تعيينه ممثلاً سامياً لشؤون نزع السلاح. ونتطلع إلى التعاون الوثيق مع السفير دوارتي ومكتبه.

قدمت إسهاما كبيرا في زيادة الأمن والاستقرار بقدر كبير في منطقتنا بتخفيض العدد الكلي لأسلحتها.

وفي ذلك الصدد، يجدر التنويه على نحو محدد بالوفاء بالالتزام الدولي في مجال تحديد الأسلحة الناشئ بالنسبة لدولتي صربيا والجبل الأسود لدى حل دولة اتحاد صربيا والجبل الأسود السابقة. وذلك الالتزام يتصل بتنظيم مسألة الكميات المحددة بالأرقام لخمس فئات من الأسلحة المنصوص عليها في اتفاق التحديد دون الإقليمي للأسلحة. ويمكنني مع شعور بالسرور والارتياح أن أبين أن تلك المسألة قامت بتسويتها صربيا والجبل الأسود، بالتعاون مع مكتب الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمادة الرابعة، وفقا لأعلى المعايير في هذا المجال. وقد وقع وزيرا خارجية البلدين على اتفاق بشأن مبادئ وإجراءات تنفيذ اتفاق التحديد دون الإقليمي للأسلحة في بدغريته في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧.

إن صربيا عازمة على تنفيذ اتفاقية أوتواوا بحسن نية وتقوم بالفعل وبطريقة حسنة التوقيت بتنفيذ التزاماتها في إطار الاتفاقية. وهي تسترشد بمبادئ خطة عمل نيروبي لعام ٢٠٠٤، وقد قدمت إسهاما فعالا في تنفيذ المبادرة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الألغام في جنوب شرقي أوروبا بحلول عام ٢٠٠٩. وقمنا، في أيار/مايو ٢٠٠٧، بتدمير آخر لغم مضاد للأفراد في مخزونات الجيش الصربي، ومن المتوقع تطهير آخر حقل للألغام في صربيا بنهاية عام ٢٠٠٨.

وتنص التشريعات الوطنية بشكل متزايد على حظر ومعاقبة جميع الأنشطة غير القانونية المتصلة بالأسلحة والمعدات العسكرية، بما في ذلك الألغام المضادة للأفراد. والتطور الجديد والهام الآخر هو إنشاء معهد للأطراف الصناعية لتقوم الأعضاء في بلغراد لمساعدة ضحايا الألغام. ويتسم المعهد بأهمية إقليمية، وتقوم الحاجة إلى توفير موارد

الكيميائية وبالوقاية منها. كما عملنا بشكل فعال للغاية على تعزيز التدابير والأنشطة المتصلة بتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية تمشيا مع المبادئ التي أوصى بها المؤتمر الاستعراضي السادس للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي عقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

وتقدم صربيا تقارير حسنة التوقيت عن تنفيذ تدابير بناء الثقة. ومن المتوقع قريبا أن يعتمد قانون بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ويجري اعتماد إجراء لإلغاء تحفظنا في ما يتعلق بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥. ويضطلع الخبراء الصرب بدور فعال في أعمال المنظمات الدولية الأخرى لمكافحة الإرهاب البيولوجي. وسيدأ قريبا بذل جهود على الصعيد الوطني لاعتماد تدابير جديدة لتعزيز السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي.

هذا العام قدمت صربيا، لأول مرة، إعلانا سنويا، عن عام ٢٠٠٦، بشأن تنفيذها لمدونة قواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، انضم بلدي إلى المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وبذلك الطريقة، انضمت صربيا أيضا إلى أنشطة هذين الحفلين الدوليين، بغية الإسهام في التحسين والتحديث الشاملين للتدابير الرامية إلى المنع والحظر الفعالين لجميع أشكال الانتشار. وتحقيقا لتلك الغاية، قمنا بتعزيز جهودنا لتحسين مراقبة تصدير السلع ذات الاستخدام المزدوج بغية استكمال تلك المراقبة وجعلها أكثر فعالية.

وتولي صربيا أهمية كبيرة لتحديد الأسلحة، الذي تعتبره عنصرا أساسيا لأمن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وصربيا، بالترافق مع الدول الأطراف الأخرى في اتفاق التحديد دون الإقليمي للأسلحة، الذي أبرم في إطار المادة الرابعة من المرفق ١ بآلاتفاقات دايتون للسلام،

النرويج وعدد من البلدان الأخرى والمنظمات غير الحكومية، مؤتمر الدول المتضررة من الذخائر العنقودية، الذي عقد في بلغراد في الفترة من ٢ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

وعملا بقرار الجمعية العامة ٨٩/٦١، قدمت صربيا تقريراً حسن التوقيت إلى الأمين العام في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ في ما يتعلق بتقييمها لجدوى إبرام معاهدة للالتجار بالأسلحة في المستقبل ونطاقها ومعاييرها بوصفها صكا قانونيا دوليا ملزما. وفي التقرير، أكدنا على أهمية وجدوى هذه المبادرة، ونواصل متابعة تنفيذها باهتمام. وأود أنؤكد مجددا استعدادنا للمشاركة بهمة في جميع مراحل إعداد هذه الوثيقة الهامة. وبناء على طلب الأمين العام، قدمنا أيضا تقريراً موجزا في نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٧.

إن صربيا، باعتمادها، في عام ٢٠٠٥، قانونا خاصا بالالتجار الخارجي بالأسلحة والعتاد العسكري والسلع المزوجة الغرض، قد وضعت قواعد تنظم مراقبة الصادرات من الأسلحة وفقا لمعايير الاتحاد الأوروبي، مع مراعاة خبرات البلدان الأخرى. وفي سبيل توفير رقابة أشد صرامة في هذا المجال الحساس، قدمت الحكومة اقتراحا بتعديل القانون الساري الذي ينظم الاتجار بالأسلحة والعتاد العسكري. ومع أن هذا القانون، الذي سرى مفعوله في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، كان تحسينا هاما بالقياس إلى التشريعات السابقة - أسفر، على سبيل المثال، عن نقل مجالات الاختصاص ذات الصلة بالأسلحة من وزارة الدفاع على وزارة الاقتصاد والتنمية الإقليمية - فإن الاقتراح بُني على أساس التقدير بأن من الضروري إجراء بعض التعديلات وعمليات المواءمة، خاصة إدراج البند المسمى "بالبنء الجامع" والأخذ بعقوبات أقصى لمتهكي القانون.

ولا يزال المسؤولون الصرب في مجال مراقبة تصدير الأسلحة والعتاد العسكري، لا سيما الأسلحة الصغيرة

إضافية من المانحين الدوليين لمزاولة المعهد أعماله في المستقبل. كما أن صربيا، امتثالاً لالتزاماتها، قدمت تقريرها السنوي عن عام ٢٠٠٦ عن تنفيذ المواد ذات الصلة من اتفاقية أوتاوا.

وأعربت صربيا عن تأييدها لبيان أصدرته مجموعة بلدان في المؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة، الذي عقد في جنيف في الفترة من ٧ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. ودعا البيان إلى اعتماد اتفاق يحظر استخدام الذخائر العنقودية في المناطق ذات الكثافة العالية من السكان المدنيين وإلى تدمير الذخائر العنقودية بوصفها تشكل تهديدا إنسانيا بالغاً. واتخذ بلدي التدابير اللازمة للتصديق، في المستقبل القريب، على البروتوكول الخامس للاتفاقية، بشأن المخلفات المتفجرة للحرب، وللانضمام إلى البروتوكول الثاني المعدل.

غير أنني لا بد وأن أذكر مع شعور بالأسف أن المشاريع المتصلة بتكديس الذخائر وتدميرها وإزالة الألغام ومساعدة الضحايا تعيقها في أغلب الأحيان قلة الموارد المحلية. وبالتالي، يظل أمرا هاما للغاية استمرار تقديم المانحين الدوليين للمساعدة المادية والمساعدة بالخبرات للمؤسسات الصربية.

وشاركت صربيا بفعالية كبيرة في عملية أوسلو، التي بدأتها النرويج في جنيف في عام ٢٠٠٦، بغية اعتماد وثيقة قانونية دولية ملزمة لحظر الذخائر العنقودية. كما شاركنا في المؤتمرين اللاحقين للعملية، اللذين عقدا في أوسلو في شباط/فبراير ٢٠٠٧ وفي ليما في أيار/مايو ٢٠٠٧. وصربيا، بوصفها مؤيدا قويا للعملية، وبوصفها بلدا متضررا من الذخائر العنقودية خلال الغارات التي شنتها منظمة حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٩٩، استضافت، بمبادرة من

الحالية، وخاصة اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح.

بيلاروس من الدول القليلة التي تخلت طوعاً عن حيازة أسلحة نووية. وفي هذا الصدد، نقول إن المسائل المتصلة بتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي بالغة الأهمية في نظرنا. والاتفاق الذي تم التوصل إليه على جدول أعمال في الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للأطراف في معاهدة عدم الانتشار كان علامة إيجابية. ونحن على اقتناع بأن اتخاذ موقف مسؤول كهذا تجاه الأركان الأساسية الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار مطلوب إذا أريد استقرار نظام الأمن الراهن، القائم على أساس المعاهدة، استقراراً طويلاً الأجل.

ولما كانت بيلاروس داعية من دعاة اتباع نهج واقعي متوازن، فهي تؤكد أهمية اتخاذ تدابير محددة لترفع السلاح النووي. وما فتئ تعزيز الثقة المتبادلة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة يصبح مسألة ذات أهمية حيوية. ونعتبر إعطاء التأكيدات الأمنية السلبية الملزمة قانوناً للدول غير النووية من أهم تدابير بناء الثقة. وفي الدورة الاستعراضية المقبلة لمعاهدة عدم الانتشار يجب إيلاء الاهتمام اللازم للجوانب الإقليمية.

الاهتمام المتزايد باستحداثات تكنولوجيات نووية سلمية أصبح من حقائق عالم اليوم. فالأمن في مجال الطاقة والتقدم العلمي عاملان أساسيان في التنمية المستدامة لكل دولة. وأود أنؤكد، وفقاً لأحكام معاهدة عدم الانتشار والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن الحق في ممارسة نشاط نووي سلمي حق غير قابل للتصرف. ونعتقد أن من غير المقبول استخدام آليات معاهدة عدم الانتشار النووي ذريعة لمعارضة استحداث برامج نووية سلمية.

والأسلحة الخفيفة، يتلقون التدريب ويحضرون حلقات دراسية وحلقات عمل دولية ومحاضرات. وتقوم صربيا بواجباتها بانتظام بمقتضى بروتوكول الأسلحة النارية، وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وبرنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة ووثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الخاصة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتتقيد بممارسات وإجراءات تصدير الأسلحة ذات الصلة.

وقد أبرز الحادث المؤسف الذي وقع عام ٢٠٠٦ عند انفجار مستودع للأسلحة والذخائر في مدينة باراسين الصربية مشكلة كبرى في تخزين الأسلحة والذخائر في مستودعات بالهواء الطلق في صربيا. وتفاقت تلك المشكلة من جراء القضاء على ٧٠ في المائة من قدراتنا على التخزين خلال الغارات التي شنتها طائرات حلف شمال الأطلسي عام ١٩٩٩. وتعمل وزارة الدفاع في صربيا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إزالة المخلفات في موقع الانفجار. غير أن هذه الجهود، كما هي الحال عند تدمير الفائض من الذخائر أو إزالة الألغام أو مساعدة الضحايا، كثيراً ما يعيقها الافتقار إلى الموارد. ولهذا، ألتمس من الجهات المانحة الدولية أن تقدم المساعدة والدعم بصورة مستمرة.

السيد كولسنينك (بيلاروس) (تكلم بالروسية):

أود، باسم وفد بيلاروس، أن أهنئك، سيدي، على انتخابك رئيساً للجنة الأولى. وبوسعك الاعتماد على دعمنا وتعاوننا.

ما فتئت بيلاروس تؤيد باطراد اتباع نهج تعديدي في تناول جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي. ومع إقرارنا بصعوبات تنفيذ المعاهدات الدولية الموجودة والبدء في تنفيذ معاهدات جديدة، فضلاً عن الطريق المسدود الذي وصلت إليه مفاوضات نزع السلاح، فإننا نؤكد من جديد وبصورة قاطعة، التزامنا بالحفاظ، بل بتعزيز آلية نزع السلاح

تستهدف مكافحة نقل هذه الأسلحة بلا مراقبة، بما في ذلك منظومات الدفاع الجوي المحمولة في إطار برنامج العمل.

تتمتع المنظمات الإقليمية بخبرة فريدة في مكافحة حركة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ففي منطقتنا، يجري الاضطلاع بعمل جدي في هذا المجال، من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. فعلى سبيل المثال، نضطلع بنجاح ببرامج منظمة الأمن والتعاون، لتعزيز أمن مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن المهم تطوير التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تتمتع بخبرة في مكافحة الانتشار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة.

وتشاطر بيلاروس المجتمع الدولي شواغله الإنسانية بالنظر إلى مسألة مخلفات الحرب المتفجرة. ونحن نقوم حاليا بالتحضيرات اللازمة للانضمام إلى البروتوكول الخامس المرفق باتفاقية الأسلحة التقليدية. ونرجو أن ينجز مجهودنا هذا عما قريب.

وتؤيد بيلاروس إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية أوتاوا المتعلقة بالألغام الأرضية. ويواجه بلدي المهمة الصعبة المتمثلة في التخلص من ٣,٥ ملايين لغم من الألغام المضادة للأفراد، والتي سيكون من العسير علينا إنجازها دون تلقي مساعدة دولية.

وبينما نقوم بتحسين آليات تحديد الأسلحة، من الهام أن نبقى على تدابير بناء الثقة والشفافية وأن نطورها في ذلك المجال. ومنذ عام ١٩٩٢ قدمت بيلاروس البيانات بانتظام إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. كما شاركنا في آلية الأمم المتحدة المعنية برصد النفقات العسكرية. وننوي مواصلة تلك الممارسة في المستقبل.

وتعتبر بيلاروس معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا اتفاقا دوليا أساسيا لتحديد الأسلحة. ومن المؤسف

إن مسائل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ والتنفيذ غير المشروط لمعاهدات هامة، من قبيل اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية لا تزال مناسبة التوقيت. وتقوم جمهورية بيلاروس بواجباتها بمقتضى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهي على استعداد لمساعدة الدول الأخرى المعنية على تنفيذ هذه الاتفاقية. ونحن نعتبر اتفاقية الأسلحة الكيميائية من الأدوات الهامة للقانون الدولي في مكافحة الإرهاب البيولوجي. ولما كان بلدنا دولة عبور، فإن اهتمامنا بالغ بضمان وجود ضوابط موثوقة على التصدير والاستيراد تنظم مراقبة المواد المشمولة باتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونظرا لخطر الإرهاب الدولي، فإن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيات المتصلة بها أصبح مهمة هامة. وتمارس بيلاروس، بدورها، سياسة مسؤولة لمراقبة التصدير وتتخذ كل التدابير اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) تنفيذا كاملا.

التطوير الحثيث لتكنولوجيات الفضاء وتزايد عدد الدول القائمة ببرامج استكشاف الفضاء يقتضيان جهودا متواصلة لاستحداث معايير قانونية ملزمة أخرى تستهدف منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي. وتؤيد بيلاروس التدابير الرامية إلى الحد أو إلى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي بصورة فعالة.

أما في مجال الحد من الأسلحة التقليدية، فتؤيد بيلاروس استمرار المناقشات في إطار الأمم المتحدة حول الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن الأمور الهامة التقيد بالالتزامات بموجب برنامج العمل الخاص بالأسلحة الصغيرة والصك الدولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروع في الوقت المناسب. ومن الهام أيضا إنشاء آليات عالمية لمساعدة الدول على تذليل المشاكل المتصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وإننا نؤيد صياغة واعتماد تدابير

تهدد السلم والأمن الدوليين. وما من طريقة نبدأ بها أفضل من التغلب على خلافاتنا والتركيز على أهدافنا المشتركة حتى نتمكن من المضي قدما إلى معالجة المصاعب الجديدة التي تواجه البشرية.

وبينما حققنا عددا من أوجه الاختراق في المسائل المتعلقة بمنع الانتشار، نضم صوتنا إلى أصوات الوفود الأخرى في الإعراب عن خيبة الأمل بشأن تفاوت النتائج وقلة التقدم في جهود نزع السلاح خلال السنة الماضية. ونرحب، من جملة أمور، بالتطورات الإيجابية في شبه الجزيرة الكورية وخطة العمل بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران، ونعتبرها خطوات رئيسية صوب إحراز التقدم في مجال عدم الانتشار. غير أن شواغلنا الرئيسية ما زالت تكمن في استمرار الصراعات المسلحة وانتشار الإرهاب، لا سيما تزايد إمكانية اقترانها بانتشار أسلحة الدمار الشامل. وعلاوة على ذلك، شهد المجتمع الدولي بصورة متزايدة الصلة الشريرة بين الصراعات العنيفة وانعدام التنمية. وبالتالي، فإننا نؤمن بأن جهود نزع السلاح ومنع الانتشار لن تتكامل بالنجاح إن لم يؤخذ الالتزام السياسي والتنمية الاقتصادية في الحسبان أيضا.

وتظل أسلحة الدمار الشامل في صلب مخاوف البشرية وأوجه انعدام اليقين لديها، لا سيما بالنسبة للدول غير الحائزة لها. بيد أننا ما زلنا نشهد انتكاسات وجهودا في العديد من المحافل الرئيسية التي أنشئت لاحتواء انتشارها وسوء استخدامها. وبما أنه سيكون من العقم التوقف عند التأسف على أوجه الجمود في مؤتمر نزع السلاح والمفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فإننا نشجع تلك الاجتماعات على استئناف عملها الهام المتعلق بالقضاء على إنتاج وتصدير المواد الانشطارية وبمسائل أخرى، مثل الضمانات الأمنية السلبية وتسليح الفضاء الخارجي. وبالإضافة إلى ذلك، وبما أنه لا يمكن إحراز التقدم

أن الدول الأطراف فيها عجزت عن إحراز التقدم في تنفيذ المعاهدة المعدلة للقوات المسلحة التقليدية في أوروبا خلال المؤتمر الاستثنائي للدول الأطراف فيها. ونؤيد مبدأ التنفيذ المؤقت للاتفاق بشأن تعديل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا قبل أن تصادق عليها جميع الدول الأطراف.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن بيلاروس تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، ونأمل أن تقوم جميع الوفود بعمل ناجح ومثمر.

السيد بونكراسين (تايلند) (تكلم بالانكليزية):

اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم بجدارة واستحقاق رئيسا للجنة الأولى، وأن أعرب عن التقدير للسيد سيرجيو دوارتي، الممثل الخاص للأمم المتحدة العام لشؤون نزع السلاح. كما أتقدم بالتهنئة لجميع أعضاء المكتب على إسهاماتهم. ونحن على اقتناع بأنكم، بفضل قيادتكم المقتدرة وثراء خبرتكم، ستوجهون مداولات اللجنة الأولى بصورة فعالة صوب تحقيق نتائج ناجحة.

تؤيد تايلند البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق من الأسبوع الماضي ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل ميانمار بالنيابة عن رابطة دول جنوب شرقي آسيا.

تنعقد اللجنة الأولى والدورة الثانية والستون للجمعية العامة مرة أخرى في وقت يظل فيه عالمنا مضطربا جراء التهديدات القديمة والصراعات التي لم تُحسم بعد. وأذكر أنه، خلال المناقشات العامة قبل أسبوعين، تمحورت المواضيع الرئيسية حول الشواغل المتعلقة بتغير المناخ، والكوارث الطبيعية، والفقر، وصدام الحضارات. وتلك التحديات الجديدة والقائمة تذكرنا على نحو كئيب بأنه ينبغي لنا أن نُسرع وتيرة جهودنا لحل المسائل العالقة التي ظلت طويلا

العمل الناجح فيما بين الدورات الذي تم اعتماده خلال المؤتمر الاستعراضي السادس في العام الماضي بجنيف، لا سيما تعزيز التركيز على التنفيذ الوطني من خلال إنشاء وحدة لدعم التنفيذ. وبالمثل، تعتبر تايلند الذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية دليلاً على نضجها وخطوة تقربها من تحقيق العالمية وضمان استمرار أهميتها كجزء من نظام منع الانتشار.

وغني عن القول إن التقدم في جدول أعمال نزع السلاح لن يكتمل دون بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تظل أحد النجاحات النادرة التي لم تنهياً الظروف بعد لإنضاجها. وبينما تبدأ تايلند بعملية التصديق على ذلك الصك الهام، نود أن نشيد بالوثيقة الختامية والتدابير العملية التي تم اعتمادها خلال المؤتمر الخامس بغية تعزيز بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عقد في الشهر الماضي بفيينا. وعلى نحو خاص، نثني على الوصف الوارد في الوثيقة الختامية المتعلق بفرض حظر شامل على التجارب النووية باعتباره تدبيراً فعالاً لترع السلاح النووي ومنع الانتشار بجميع جوانبه.

وتود تايلند أن تسترعي انتباه الأعضاء إلى انقضاء أكثر من عقد على وضع رابطة دول جنوب شرقي آسيا لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. وفي تموز/يوليه، اعتمدت رابطة دول جنوب شرقي آسيا برنامج عمل معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا في مانيلا، باعتباره خريطة طريق لتحديد المسار وما يلزم اتخاذه من إجراءات جماعية بغية مواصلة تعزيز المعاهدة. وبينما نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة للمعاهدة هذا العام، نرحب باستعداد الصين للتوقيع على بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، ونشجع الدول الأخرى غير الحائزة للأسلحة النووية على أن تحذو حذوها

في جدول أعمال نزع السلاح دون وضع الآليات الفعالة، فإننا نكرر الإعراب عن آراء حركة عدم الانحياز ورابطة دول جنوب شرقي آسيا الداعية إلى إعادة عقد اجتماع الفريق العامل المفتوح العضوية بغية الدفع بالدورات المواضيعية للدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح. وفي ذلك السياق، نعرب عن التقدير أيضاً للدور الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة لترع السلاح في سعيها إلى جعل الدورة الاستثنائية الرابعة تستفيد مما تحقق من إنجازات ملموسة خلال الدورة الاستثنائية الأولى.

وباعتبار تايلند طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ عام ١٩٧٢، فإنها تأمل أن تتعزز معاهدة عدم الانتشار من خلال تنفيذ جميع الدول بصورة غير انتقائية وامتثالها الكامل للالتزامات المترتبة على المعاهدة بركاتها الثلاث. ونعرب عن رغبتنا القوية في أن تركز الاجتماعات المقبلة للجان التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار على تحقيق نتائج موضوعية وتفادي السقوط في المأزق الإجرائي. ولكي يتسنى لنظام معاهدة عدم الانتشار أن يلي الاحتياجات الأمنية للأطراف فيه والإقرار بما قامت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من توضيحات بغية التوصل إلى حلول توفيقية من أجل بعث الحيوية في ذلك الهيكل، يجب علينا أن نكفل غلبة المنحى الواقعي على الخلافات الإجرائية أو السياسية. وترحب تايلند بالاستعراض الدوري الجديد ذاك وتتطلع إلى المشاركة في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

الترسّانات والقذائف النووية ليست الأنواع الوحيدة لأسلحة الدمار الشامل التي تشكل تهديدات خطيرة على الأمن الدولي. فللأسلحة البيولوجية والكيميائية قدرة تدميرية مماثلة، وبالتالي، تتطلب نظام مراقبة يتسم بنفس القدر من الفعالية. وباعتبار تايلند دولة طرفاً في اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإنها تشيد ببرنامج

الخفيفة. ونشدد، بصورة خاصة، على أهمية إدراك حاجة الدول إلى تلقي المساعدة والتعاون بغية تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة. ونسلم بأهمية الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة باعتبارها الصك الدولي الملزم قانوناً بشأن نقل الأسلحة التقليدية. وعليه، فإننا ندعم عمل فريق الخبراء الحكوميين الذي يرمي إلى تعزيز التعاون والزخم الدوليين صوب إبرام معاهدة للتجار بالأسلحة.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية حظر الألغام. وبالرغم من استمرار سقوط العديد من الأرواح والتشوهات التي تحدث نتيجة لاستعمال تلك الأسلحة العشوائية، يشجعنا أن نرى تزايد الأصوات التي ترتفع ضد استعمالها وأن نرى بلداناً أكثر وأكثر تتخذ قراراً نبيلاً بالامتناع لهذه الاتفاقية الدولية المتعددة الأوجه وتقوم بتدمير مخزونها وتطهير حقول الألغام الموجودة فيها. وندعو جميع الدول إلى العمل معاً لإيجاد نظم دفاع بديلة لا تشكل مثل هذا الخطر الإنساني. ومن جانبنا، نعيد التأكيد على جهودنا المستمرة في مجال مساعدة الضحايا، ونتطلع إلى الاجتماع التاسع للدول الأطراف في الاتفاقية الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ في الأردن.

لقد تجمع زخم كبير على مدى عدة عقود للمضي قدماً بجدول أعمالنا الخاص بترع السلاح وعدم الانتشار، إلا أن هذا الزخم لم يكن كافياً لمنع الانتكاسات والأزمات التي كان يمكن تلافيها بالإرادة السياسية الحقة والعمل الملموس. ومع ذلك، ترى تايلند أن هذه المشاكل يمكن التغلب عليها إن عولجت بشكل جماعي بروح من النوايا الحسنة والحلول التوفيقية.

وبالرغم من عدم إحراز تقدم على بعض الجبهات، ينبغي ألا نتقاعس أو نركن طويلاً إلى الإغراب عن الأسف أو التشكك؛ كما ينبغي ألا نستغرق في التفكير فيما سوف

من أجل تعزيز المعاهدة. كما تود تايلند أن تغتنم هذه الفرصة لدعوة جميع الدول إلى تأييد مشروع قرار الجمعية العامة لهذا العام بشأن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا.

وبينما نسعى إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، ينبغي ألا ننسى حقيقة أن أمن الطاقة أصبح مصدر قلق متزايد للمجتمع الدولي. وينبغي الآن أن نتذكر بلدان العالم أجمع دائماً أنها تعتمد على الوقود الأحفوري غير المتجدد. وكدولة غير حائزة للأسلحة النووية، تنظر تايلند إلى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من منظور التنمية الاقتصادية الوطنية وكحق ثابت تضمنه معاهدة عدم الانتشار، ونحن طرف فيها.

وفي فيينا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أدلت تايلند ببيان في الدورة العادية الحادية والخمسين للوكالة الدولية للطاقة الذرية أعلنت فيه عمليتنا لوضع خطة وطنية للطاقة النووية والإشعاعية. وكعضو مؤسس وعضو في مجلس محافظي الوكالة حالياً، تعمل تايلند بشكل وثيق للغاية مع الوكالة في البحث عن وسائل لتسخير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفقاً لسياسة التنمية المستدامة التي ننتهجها. ونحن نمتثل امتثالاً تاماً للضمانات التنظيمية للوكالة ولنظم التحقق، كما أننا من الموقعين على البروتوكولات الإضافية.

وبينما تظل الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل تشكل التهديد الأكبر الذي يخيم على تطلعاتنا إلى السلام والتحرر من الخوف، فإننا نشهد أيضاً عدداً مفرطاً من الوفيات والإصابات من جراء استعمال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما ما يوجد منها في أيدي المجموعات الإجرامية والإرهابية أو ما ينقل بصورة غير مشروعة لاستخدامات غير مسموح بها. وتايلند تؤيد تماماً برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة

يعيش العالم اليوم في ظل تهديد دائم لعدم إحراز تقدم يذكر في مجال نزع السلاح. ونزع السلاح العام والكامل ضمان فريد من نوعه لأمننا الجماعي. ومع ذلك، فإن معنى هذا أن علينا من الآن فصاعداً أن نضاعف جهودنا عند التفاوض في إطار متعدد الأطراف بغية إزالة العقبات التي تعترض طريقنا إلى تحقيق هدفنا النهائي، ألا وهو تجنب البشرية كارثة كبرى نتيجة لسباق تسلح منفلت وبخاصة في مجال سباق تسلح نووي.

وبلدي يشعر بقلق بالغ لتطور الأسلحة النووية وخطر وقوع تلك الأسلحة في أيدي إرهابيين. ولذلك، نود أن نؤكد التزامنا الكامل بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تبدي تعاوناً مثالياً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتجنب أي وكل تطوير منفلت لهذه الأسلحة.

وفي العام الماضي، اتخذت الجمعية العامة قرارها ٨٩/٦١ الذي يحمل عنوان "نحو عقد معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة". ومرة أخرى، يرحب وفد بلادي بهذا القرار، وقد استمعنا إلى الممثل السامي لشؤون نزع السلاح في بيانه الاستهلالي وهو يقول إن هذا القرار حظي بترحيب خاص من الدول الأعضاء. وكل ذلك ينبغي أن يكون دافعاً إلى بذل جهود أكبر بهدف الإسراع بالتوصل إلى صك ملزم قانوناً يقصر الاتجار بالأسلحة التقليدية على الأطراف من الدول وممثليها ذوي الولاية.

إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة سبب رئيسي للصراع داخل الدول وفيما بينها في أفقر مناطق العالم، وخاصة في أفريقيا وبالأخص في غربها. ولذلك، يرحب وفد بلادي بالجهود الناجحة للفريقين العاملين اللذين أنشأهما الأمين العام للتركيز على تحسين سجل الأسلحة التقليدية والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

نخسره وأن نركز بصورة أكبر على ما سوف نكسبه من خلال العمل معاً. فلنحدد التزامنا بالسعي بحسن نية إلى مفاوضات تفضي إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، على ألا تغيب عن بالنا فتوى محكمة العدل الدولية.

وتود تايلند أن تختتم بيانها بنبرة إيجابية، بالتأكيد على أن جهودنا المشتركة لنزع السلاح ينبغي ألا تغفل عن مبادئ تعددية الأطراف وعدم التمييز وسيادة القانون الدولي. وأخيراً، أود أن أؤكد مرة أخرى استعدادنا للعمل بتوجيه من رئاستكم، وأن أؤكد كذلك على أهمية الشراكة والتضامن. وأتمنى للجنة الأولى كل التوفيق في مداولاتها، وأثق كل الثقة في أن عملنا هنا سيسهم بصورة كبيرة وموضوعية في تحقيق أهدافنا المشتركة في مجالي نزع السلاح والسلام والأمن الدوليين المستدامين.

السيد كافاندو (بور كينا فاسو) (تكلم بالفرنسية):

بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أعرب لكم، أخي العزيز، عن بالغ السرور الذي يشعر به وفد بلادي لرؤيتكم تترأسون مداولات اللجنة الأولى للجمعية العامة خلال دورتها الثانية والستين، وأهنئكم على ذلك. إن انتخابكم لهذا المنصب يدل على التزام بلدكم بالسعي الدائم إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين. وإذ أعرفكم معرفة شخصية، وبالتالي فإنني أعرف كفاءتكم وخبرتكم، يمكنني أن أؤكد لأعضاء هذه اللجنة أنهم في أيدي أمينة. وبالطبع، بل لا حاجة بي إلى القول إنه يمكنكم أن تعتمدوا على كامل تعاون وفدي معكم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضاً لكي أعرب عن التهنية الحارة لسعادة السيد سيرجيو دوارتي، ممثل البرازيل، على تعيينه ممثلاً سامياً للأمين العام لشؤون نزع السلاح. ونعرب أيضاً عن تأييدنا للبيانين اللذين أدلى بهما هنا وفدا إندونيسيا ونيجيريا نيابة عن حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية، على التوالي.

وعلى الصعيد الإقليمي، يشارك بلدي كعضو في مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في السعي إلى حلول مناسبة ترمي إلى إدارة الصراع والاستقرار في أفريقيا. أخيراً، تشارك بوركينا فاسو على الصعيد الدولي في عدد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وقد يكون غدا متأخراً أكثر مما ينبغي. فلنعمل اليوم إذا أردنا أن نبني عالماً يركز بحق على السلام والأمن. والواقع أن الأجيال المقبلة ستكون ممتنة لنا لتجنيبنا إيها بذلك ويلات المواجهة العالمية. وانطلاقاً من تلك الروح، يتوقع وفدي الكثير من هذه الدورة لا سيما في اللجنة الأولى التي ترأسونها، السيد الرئيس، باقتدار كبير.

السيد سلبيتش (الجلب الأسود) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم سيدي وسائر أعضاء المكتب على انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى في الدورة الحالية. وأود أيضاً، أن أشيد بالسفيرة منى يول لما أبدته من التزام وما قدمته من إسهامات للجنة في دورتها السابقة. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة وكيل الأمين العام سرجيو دوارتي على تعيينه ممثلاً سامياً لشؤون نزع السلاح، وأتمنى له كل النجاح في منصبه الجديد.

لقد أعلن الجلب الأسود من قبل تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أتناول في بياني بإيجاز عدداً من مواضيع اللجنة الأولى من منظورنا الوطني.

لقد حققنا، بصفتنا أحدث دولة عضو في الأمم المتحدة، الاتساق بين تشريعنا والإطار الدولي لنزع السلاح، باعتماد المعاهدات الدولية الرئيسية، وبهذا أوجدنا الأحوال اللازمة لأعمالنا في مجالي الدفاع والأمن. وأنشأنا، منذ عام تقريباً، وزارة الدفاع. وعملنا منذ ذلك الحين كداحين كي

أما بالنسبة لمسألة الألغام المضادة للأفراد، فلا بد أن نسجل أنه رغم الجهود المبذولة في هذا الصدد، ما زالت أغلبية شعوب البلدان الفقيرة تعاني منها أشد المعاناة. ولذلك، فإننا نحث جميع الدول على إظهار إنسانيتها والتنفيذ السريع والفعال لاتفاقية أوتاوا التي اعتمدت لذلك الغرض.

وبوركينا فاسو تؤيد بالكامل إعلان مؤتمر الدول الأطراف والموقعة على المعاهدات التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا. ويوجه بلدي نداء ملحاً إلى جميع الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة بليندا، أن تفعل ذلك، لكي يبدأ نفاذها في أسرع وقت ممكن. وندعو المجتمع الدولي، بالمثل، إلى أن يزيد اهتمامه لا سيما من الناحية المالية، بحالة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، في لومي، توغو. ونرى أن المركز مؤسسة أساسية الأهمية للاستقرار في أفريقيا.

وتؤكد بوركينا فاسو من جديد، إدراكاً منها لما ينتظرنا من أعمال، استعدادها للتعاون مع الدول الأخرى في مواصلة تقديم إسهامها المتواضع في بناء مجتمع دولي يقوم على السلام. وأنشأنا، على الصعيد الوطني، هيئة مسؤولة عن مكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة ومكافحة انتشار المخدرات.

ونعتزم، على صعيد المنطقة دون الإقليمية، ونظراً للآزمات العديدة المستعرة في غرب أفريقيا، أن نعمل بهمة لتحقيق السلام والأمن هناك، لا بالانضمام إلى جميع الصكوك التي يتم التفاوض عليها في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فحسب، وإنما أيضاً، وبصفة خاصة، بتيسير التقارب والحوار بين الأطراف المتحاربة في دول مجاورة معينة.

المشورة التقنية والمتخصصة على النحو المتفق عليه في الوثائق الداعمة للمشروع.

ونعتمد، قبل نهاية هذا العام، أن نكون قد انتهينا من من أنشطتنا الرامية إلى تدمير المواد الكيميائية الخطرة. وبهذا سيصبح الجبل الأسود خاليا من وقود الصواريخ الخطر، فضلا عن المؤكسدات وخلائط الألومنيوم والنايلم. وفي عام ٢٠٠٨، ستواصل الوكالة الوطنية لمنع إنتاج الأسلحة البيولوجية الكيميائية وتخزينها والاتجار بها على نحو غير مشروع أنشطتها فتساهم في تحقيق الأمن العام في المنطقة. وعلاوة على ذلك، تتضمن خطتنا لعام ٢٠٠٨ تناول مسألة الذخائر الفائضة من جميع العيارات والأجهزة المتفجرة الفائضة.

ووفقا للخطة السنوية لمركز منع نشوب الصراعات، أجريت في بلدي ثلاث عمليات للتفتيش على مناطق معينة وكذلك زيارة للتقييم، وفقا لوثيقة فيينا لعام ١٩٩٩. وأجرى الجبل الأسود أيضا تفتيشات مماثلة في بلدان مجاورة، في تعاون وثيق مع شركائنا في المنطقة ووفقا لاتفاق تحديد الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي، الذي أثبت أنه آلية فائقة النجاح لتعزيز تحديد الأسلحة في غرب البلقان. وفي ذلك الصدد، وقعنا في تموز/يوليه من هذا العام أيضا اتفاقا ثنائيا بشأن مبادئ وإجراءات تنفيذ اتفاق تحديد الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي مع صربيا.

ويؤيد الجبل الأسود المبادرة الرامية إلى إبرام معاهدة دولية للاتجار بالأسلحة يمكن أن تصبح صكا شاملا لوضع معايير مشتركة في هذا الميدان، وبذلك يمكن منع انتشار الأسلحة التقليدية. وقدم الجبل الأسود تقريرا إلى الأمين العام عن تقييمه لإمكانية ونطاق ومعايير هذه المعاهدة.

نوفر لهذه المؤسسة محترفين ذوي خبرة وشباب، لإعداد أنفسنا لمتطلبات التكامل الأوروبي، والأوروبي - الأطلسي.

ونؤمن بقوة بأنه لن يكون بوسعنا أن نسهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي في البلقان، ولن نصبح عضوا قيما في المجتمع الدولي في جهودنا المشتركة للحفاظ على السلم والأمن إلا ببناء مؤسسات فنية ناجحة.

ولقد أوضحت حكومي أن وقف الاستخدام العسكري للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بالاقتران مع إنشاء مرافق تخزين مأمونة تنقيد إلى أبعد حد ممكن بالمعايير التشغيلية لمنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي، يمثلان أولوية لنا في عملية إصلاح الدفاع. كما التزم الجبل الأسود بالامتثال لكل ما هو مناسب من اتفاقات وآليات الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي إطار برنامج الجبل الأسود للتجريد من السلاح، الذي يجري تنفيذه بتعاون مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بدأ تنفيذ مشروع تدمير الأسلحة الثقيلة. ولقد دمرنا حتى الآن ٦١ دبابة من طراز تي - ٥٥. ويجري استثمار الأموال المتأتية من بيع حطام الدبابات المدمرة في مشاريع أخرى لبرنامج الجبل الأسود للتجريد من السلاح كإسهام من الجبل الأسود في ذلك البرنامج المفيد.

وفي ذلك الصدد، يظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشريك التنفيذي الرئيسي لبرنامج الجبل الأسود للتجريد من السلاح، إذ يتحمل المسؤولية عن توظيف الاختصاصيين والمستشارين والخبراء الاستشاريين الوطنيين والدوليين والتعاقد معهم، وعن المشتريات وغيرها من المتطلبات السوقية والتشغيلية. وستقدم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

لها أن تتقدم بمجدول زمني لنزع سلاحها النووي. ونتطلع، في ذلك الصدد، إلى عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، في موعد قريب.

ما زالت الحالة العامة في المنطقة الآسيوية يسودها التوتر، وفي قلبها شبه الجزيرة الكورية. ويجري علنا نشر منظومة الولايات المتحدة الدفاعية المضادة للقذائف في آسيا، في الوقت الذي لا تزال فيه هذه المنظومة خلافية في أوروبا، كما يجري القيام بتحريك غير خفي لتكوين حلف عسكري جديد. وليس بسر أن هذه التحركات تستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والبلدان المجاورة لها.

السبب الجذري لانعدام الاستقرار الحالي في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة الآسيوية هو السياسة العدائية التي تتبعها الولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طيلة ما يزيد على نصف قرن. وليس من السهل على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الصغيرة في حجم أرضها وسكانها، والتي لا تزال تفتقر إلى كل شيء تقريباً، أن تحمي سيادتها الوطنية بمفردها في وجه سياسة القوة العدائية الجماعية للولايات المتحدة وتابعيها. والسبيل الوحيد أمام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هو أن تعزز القدرة العسكرية الدفاعية للبلد من خلال جهودها الذاتية، حتى وإن تطلب هذا المزيد من التقشف. ويؤكد ذلك ضرورة اتباع سياسة السونغون لقائدنا العظيم الجنرال كيم جونغ إيل.

وإن تجريد شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية من التعاليم التي نادى بها القائد العظيم الرئيس كيم إيل سونغ طيلة حياته، وما برحت الحاجة إلى الحل السلمي للمسألة النووية موقفنا الثابت. ولقد بذلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جهوداً مخلصاً لبلوغ تلك الغاية، وبذلك أتيحت الفرصة لإعلان البيان المشترك المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الذي تلاه اتفاقان بشأن

وأود، باسم وفد الجبل الأسود، أن أطمئن الأعضاء على دعمنا واستعدادنا للتعاون من أجل التوصل إلى نتائج عملية في أعمال لجنتنا.

السيد باك جيل يون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): يتعرض العالم اليوم لتهديد شديد نتيجة لسياسة ما يسمى بالدولة العظمى، التي تقوم على الانفرادية والاستبداد والضربات النووية الإجهاضية. وثبتت تحركات مثل التطوير السريع لأنماط جديدة من الأسلحة النووية، وإقامة منظومة دفاعية مضادة للقذائف على الصعيد العالمي، ضمن أمور أخرى، أن ما يسمى بالدولة العظمى قد تجاوزت خطاً فاصلاً خطيراً بتنفيذها لاستراتيجيتها التي تنوحي الردع الإجهاضي لظهور قوى يحتل أن تشكل تحدياً في أعقاب الحرب الباردة.

والمسألة الأساسية لكفالة السلم والأمن العالميين هي القضاء التام على الأسلحة النووية من على وجه البسيطة عن طريق نزع السلاح النووي. وإذا أرغمنا على قبول المنطق القائل بأن البلدان الكبيرة وحدها هي التي يحق لها أن تمتلك الأسلحة النووية، وأن تهاجم البلدان الصغيرة أو تهددها، فلن يحقق الجنس البشري قط رغبته في إقامة عالم يسوده السلام والرخاء. وبعض البلدان لا تسعى إلا إلى تحقيق جانب واحد من عدم الانتشار، إذ تعتبر نزع السلاح النووي شيئاً وعدم الانتشار شيئاً آخر.

ويزعم أنه لن تكون هناك تهديدات نووية ما أن يتم كبح الانتشار. وليس ذلك إلا ذريعة لاحتكار الأسلحة النووية بتجنب نزع السلاح النووي. ولا يمكن أن يكون هناك عدم انتشار بمعزل عن نزع السلاح النووي. وما دامت الأسلحة النووية والتهديدات النووية باقية، فسيكون انتشارها حتمياً. وإذا كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية تؤيد بحق السلم والأمن الدوليين وعدم انتشار الأسلحة النووية، فينبغي

بفضل توجيهكم المقتدر، من المضي بأعمالنا نحو تحقيق نتائج هامة.

في الوقت الذي تنعقد جلستنا هذه، تتحدى المجتمع الدولي مجموعة من المسائل الهامة في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة، وعدد آخر من المسائل المتصلة بالسلم والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي.

وفيما يتعلق بمسألة عدم الانتشار، تتطلع جورجيا إلى الحل السلمي لجميع المسائل ذات الأهمية العالية للمجتمع الدولي.

وفيما يتصل بمسألة تنظيم التجارة العالمية بالأسلحة التقليدية، يؤيد بلدي المبادرة المتعلقة بإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، ننظر إليها على أنها صك فعال في مجال منع انتشار الأسلحة التقليدية.

وتشعر جورجيا بالقلق إزاء التحديات الكامنة في تنفيذ معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وتنشاطر الموقف بأن هذه المعاهدة عنصر هام في السياق الأعم للأمن الأوروبي، ولهذا فإن إعلان الاتحاد الروسي بأنه سيعلق العمل بالمعاهدة مسألة تثير بالغ قلق بلدي.

وفي معرض الكلام عن معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، أود أن أذكر الممثلين بأنه على الرغم من التزامات اسطنبول والالتزامات التي يضطلع بها الاتحاد الروسي بموجب تلك المعاهدة، فإنه لم يتم بعد سحب القاعدة العسكرية الروسية الموجودة في غوداوتا في منطقة أبخازيا الانفصالية. وللأسف فإنه لم يتم، منذ عام ٢٠٠٢ وعلى الرغم من الطلبات المتعددة التي تقدمت بها جورجيا، السماح لأي أفرقة رصد وطنية أو دولية بالتفتيش على القاعدة العسكرية للتحقق من أنه تم إغلاقها، كما زعم الجانب الروسي. وإلى أن يتم السماح لفريق رصد دولي للتحقق من الحالة الراهنة القائمة على أرض الواقع، فإن

الخطوتين المتعلقةتين بالمرحلتين الأولى والثانية في ١٣ شباط/فبراير وأواخر أيلول/سبتمبر على التوالي، نتيجة عدة جولات من المحادثات السادسة التي عقدت حتى الآن. وكان قرارا سياسيا جسورا بحق من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ودليلا واضحا على إرادتها على تجريد شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية أنها أوقفت تشغيل المرفق النووي في نيونغبيون، وهو هيئة أم لصناعتنا المستقلة للطاقة بنيت بموارد بشرية ومادية ضخمة، مع توخي تفكيكها في نهاية المطاف.

ولهذا فإن التنفيذ التام للبيان المشترك المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر يتوقف على وفاء الأطراف الخمسة الأخرى بالتزاماتها، على أساس مبدأ "إجراء مقابل إجراء". كما أنه يتوقف بصفة خاصة على التدابير العملية التي ستتخذها الولايات المتحدة واليابان لإنهاء سياستيهما العدوانيتين تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويرتبط تجريد شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية في جوهره ارتباطا مباشرا بالتخلي عن سياسة الولايات المتحدة المعادية وتهديداتها النووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وينبغي أن تتخلى الولايات المتحدة عن الترتيبات القانونية والمؤسسية التي تستعدي بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وذلك بحذف اسم الأخيرة من قائمة الدول التي ترعى الإرهاب ورفع الجزاءات بموجب "قانون التجارة مع العدو". وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بذل جهودها المخلصة لتحقيق السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة.

السيد تسيكارسكا راشفيلي (جورجيا) (تكلم بالانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن ثماني وفدي

لكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وأود أن أعرب عن التقدير لأعضاء المكتب، وأن أؤكد لكم جميعا كامل تعاون وفدي معكم. ونحن على ثقة بأننا سنتمكن،

في جورجيا كمية من اليورانيوم العالي التخصيب في منطقة جنوب أوستيا/تسخينفالي.

وبالنظر إلى أننا ناقش هنا مسائل الأمن الدولي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتركيز اهتمام اللجنة على عدد من التطورات التي حدثت في جورجيا هذا العام.

في ١١ آذار/مارس، تعرضت قرى في أبخازيا العليا، جورجيا، لقصف شديد من طائرات عمودية عسكرية دخلت المجال الجوي لجورجيا من الشمال. ولم تقع، لحسن الطالع، أي خسائر. واتصل فريق تقصي الحقائق المشترك الذي تولى المسؤولية عن التحقيق، بالاتحاد الروسي عن طريق بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، والتمس المساعدة في عدد من جوانب التحقيق. ولسوء الطالع، لم تكتمل جهود الفريق لسبب واحد وهو أن الاتحاد الروسي لم يقدم معلومات هامة كانت لازمة جدا لأغراض التحقيق.

ولم يكن حادث ١١ آذار/مارس الحالة الوحيدة لهجوم جوي على أراضي جورجيا ذات السيادة هذا العام. ففي ٦ آب/أغسطس، دخلت طائرة عسكرية من المجال الجوي للاتحاد الروسي إلى المجال الجوي لجورجيا، ووصلت إلى مسافة ٤٠ ميلا من عاصمتنا وأسقطت قبلة على قرية تسيتلوباني. وأكد خبراء مستقلون من سبعة بلدان، يأتون من مجموعتين مختلفتين، أن طائرة أجنبية انتهكت المجال الجوي لجورجيا وتغلغلت إلى مسافة ٤٠ ميلا من عاصمتنا. ودخلت هذه الطائرة من المجال الجوي الروسي وأطلقت قذيفة دقيقة التوجيه على رادار تابع لجورجيا.

وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، تم اكتشاف مجموعة من المسلحين بالقرب من موقع لبناء طريق جديد يربط بين أبخازيا العليا وبقية جورجيا. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، شل مركز مكافحة الإرهاب التابع لوزارة الداخلية، بالاشتراك مع وحدات المهام الخاصة في الوزارة، نشاط هذه المجموعة.

الجانب الجورجي يعتبر أنه لم يتم الوفاء بعد بذلك الالتزام. وأود أن أذكر في هذا الشأن أنه تم إحراز تقدم في سحب القاعدتين العسكريتين الروسييتين من باتومي وإخالكالاكي.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يعوق إعاقه شديدة استقرار وأمن العديد من البلدان في منطقتنا. إن الإقليمين الخارجيين على القانون اللذين يسيطر عليهما نظامان انفصاليان، ما زالا يشكلان تهديدا خطيرا لاستقرار بلدي السياسي والاقتصادي. وإن الافتقار إلى السيطرة على المنطقتين الانفصاليتين في جورجيا يحد من جهود الحكومة المركزية الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها بالحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عبر كامل أراضي جورجيا. وتشهد المنطقتان المنفصلتان كلتاهما عملية تسليح نشطة متزايدة. وعلى سبيل المثال، أجرى الانفصاليون الأبخازيون في آب/أغسطس مناورات عسكرية تدريبية واسعة النطاق، كما أن نظام تسخينفالي يجري استعراضات عسكرية سنوية.

ويعلق بلدي أهمية كبيرة على الكفاح ضد الإرهاب بجميع أشكاله، بما في ذلك الأعمال التي تُستخدم فيها المواد النووية والإشعاعية. وانضمت جورجيا مؤخرا إلى المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وأيدت جورجيا مبادئ المبادرة التي ترمي إلى تعزيز جهود المجتمع الدولي لمكافحة اقتناء الإرهابيين للمواد النووية والمواد المشعة أو استعمالها أو نقلها.

ثمّة احتمال كبير لانتشار المواد النووية والمواد الإشعاعية في المناطق التي لا توجد سيطرة عليها. وتوفر النظم الانفصالية غير المسؤولة مالاذا آمنا للأنشطة غير المشروعة المتعلقة بانتشار مختلف مكونات أسلحة الدمار الشامل. وأود، بغية إبراز الخطر الذي تشكله النظم التي لا توجد سيطرة عليها على الأمن الإقليمي والعالمي، أن أذكر اللجنة بالواقعة التي ضبّطت فيها وحدات إنفاذ القانون

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة كيما أشكر الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد سرجيو دوارتي على العرض الذي قدمه في الجلسة الثانية عن حالة أجهزة نزع السلاح وعدم الانتشار، وعن أعمال المكتب الذي أعيد تشكيله حديثا لشؤون نزع السلاح. نتمنى له النجاح في منصبه.

تؤيد جامايكا أيضا البيانين اللذين أدلت بهما إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز في الجلسة الثانية، وسورينام باسم الجماعة الكاريبية (الكاريكوم) في الجلسة الخامسة.

لا سبيل إلى إنكار أنه حدث في الماضي القريب زيادة هائلة في الشواغل بشأن الخطر الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل وانتشارها. ولم تقابل هذه الشواغل برغبة مقابلة في العناية بأمر إزالة المخزونات المتعاضمة من الأسلحة النووية، مما أدى إلى وجود مشاعر بالريبة، وانعدام الأمن والتخويف. وتشكل الحالة كما هي الآن تحديا لنا، وتترك لدى غالبية الدول إحساسا له ما يبرره بالخوف فيما يتعلق لا بما إذا كان العالم سيواجه كارثة السقطة النووية، وإنما متى سيواجهها. وما زلنا، نحن الذين نخشى أسوأ الأمور، نتشكك في إرادة الدول الحائزة للأسلحة النووية على التحرك بطريقة حاسمة وسريعة كي تزيل على نحو لا شك فيه وإلى الأبد الخطر النووي وإمكانية الانتشار التي تواكبه.

وتشعر جامايكا بعميق القلق من أن الأحداث المتزايدة على امتداد الإثني عشر شهرا الماضية لا تزال تقوض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تشكل لب الجهود العالمية الرامية، على وجه التخصيص، إلى تحقيق نزع السلاح ومنع الانتشار. ويجب أن نضع جهودنا للتصدي للتحديات التي لا حصر لها التي تواجه وتهدد سلامة معاهدة عدم الانتشار والثقة بها.

وأسفر تبادل إطلاق النار عن مقتل عضوين من المجموعة التخريبية. وأشار تحقيق أجرته بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا إلى أن المخرين الاثنين كانا ضابطين سابقين في القوات المسلحة الروسية وعضوين في قوات حفظ السلام المشتركة. وأشارت معلومات موثوقة إلى أن الجانب الروسي يتولى التوجيه التشغيلي لهذه المجموعة. ولا يزال سبعة مخرين محتجزين حتى الآن.

ويبدو، على أساس كل هذه الأدلة، أنه أصبح من المعتاد أن يقدم البلد المجاور المساعدة بكل أشكالها إلى الحركات الانفصالية. وتشكل هذه الأعمال تهديدا للسلم والأمن الدوليين، بتقويضها للقيم الديمقراطية الأساسية وتعرضها سيادة القانون الدولي للخطر. وتبرهن هذه الأعمال بجلاء على الحاجة الماسة لأن نكيف كل الترتيبات والآليات الأمنية وفقا للواقع الحديث، من أجل كفالة الاستقرار والأمن لمواطنينا القاطنين في المناطق التي توجد بها صراعات.

لقد طرح وفدي هذه المشاكل وغيرها من المشاكل ذات الصلة في مناقشات سابقة. وقد وجدنا لزاما علينا أن نكرر مرارا أن هذه المشاكل لا تزال موجودة، وأنها تتطلب ردا سريعا ووافيا من المجتمع الدولي.

وأود، قبل أن أختتم كلمتي، أن أؤكد لكم، السيد الرئيس، كامل استعداد وفد جورجيا للتعاون معكم لتحقيق أهداف ومقاصد هذه الهيئة الهامة.

السيدة براون (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية):

السيد الرئيس، أود أن أعرب عن تهاني وفدي لكم لانتخابكم رئيسا لهذه اللجنة. وأتقدم بالتهاني أيضا لسائر أعضاء المكتب على انتخابهم. ويتعهد وفد جامايكا بتقديم دعمه من أجل اختتام أعمال اللجنة بنجاح في هذه الدورة.

النووية، كتدبير لبناء الثقة، سيساعد على تخفيف حدة القلق والتوتر، وسيساعد أيضا على تعزيز الثقة وبت الطمأنينة. ورغم الإخفاقات في السنوات الأخيرة، أحرزت آلية نزع السلاح تقدما متواضعا خلال العام الماضي. وما زال مؤتمر نزع السلاح يشكل حلقة هامة في آلية نزع السلاح. ورغم أن عمله ظل معطلا بسبب الاختلافات في النهج التي تعرقل قدرته على تطوير برنامج عمل موضوعي، ما زال هناك أمل ورغبة في أن يفرضي بذل المزيد من الجهود السياسية إلى إحراز تقدم في العملية.

وفي الوقت نفسه، قام فريق الأمم المتحدة العامل المفتوح العضوية المعني بعقد الدورة الاستثنائية الرابعة المعنية بترع السلاح بعقد ثلاث دورات مدة كل واحدة منها أسبوع من المناقشات النشطة والصريحة بهدف إبقاء القنوات مفتوحة وجميع الأطراف مشتركة. وصحيح أنه لم تكن هناك نتائج ملموسة؛ غير أن خطوط الاتصالات بقيت مفتوحة وهذا بالنسبة لنا مؤشر إيجابي بالفعل.

وعقدت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ما تعتبره دورة مفيدة. وتطلع إلى أن تبدي الوفود المزيد من المرونة كجهد في دفع العملية إلى الأمام خلال دورة العمل الحالية.

إن عالما خاليا من الأسلحة النووية من شأنه أن يكون في حد ذاته أكثر أمنا وبالتالي عالما أفضل، إذا تمكن أنصار الأسلحة النووية من فهم ذلك وقبوله. غير أنه في حين يواجه المجتمع الدولي ذلك، تحل بنا ظاهرة مشؤومة بنفس القدر. وأنا أتكلم عن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر وآثارها الضارة على البشرية، والدمار الذي تسببه والأضرار البليغة التي تلحقها بالعديد من أجزاء العالم يوميا. إن سهولة الحصول على الأسلحة غير المشروعة والذخائر وصلتها بتجارة المخدرات تضع عبئا لا حاجة إليه

ما برحنا مقتنعين بأن القضاء التام على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل هو الضمان الوحيد المتوفر لنا بأنه لن ينظر في استعمال هذه الأسلحة. ونؤيد، تمام التأييد في الوقت نفسه، حق جميع الدول في استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية، على النحو المنصوص عليه في المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار. غير أن هذا الحق يجب أن يقتصر بالتزام بأحكام التحقق والرصد والضمانات التي تأخذ بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وترحب جامايكا، في هذا الشأن، بالجهود المبذولة حاليا للتسوية السلمية للشواغل الدولية بشأن الأنشطة النووية في الشرق الأوسط وبشأن شبه الجزيرة الكورية.

وترحب جامايكا بالذكرى العاشرة، هذا العام، لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونلاحظ أن عدد الدول الأطراف في الاتفاقية قد وصل الآن إلى ١٨٢ دولة. ونحث الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أو لم تنضم إليها على أن تفعل ذلك، مما يقرب الاتفاقية من الهدف المنشود وهو تحقيق عالمية العضوية.

وترحب جامايكا أيضا بالذكرى العاشرة لاتفاقية حظر الألغام، وتطلع إلى الوصول إلى نتيجة إيجابية في الاجتماع القادم المعني بالذخائر العنقودية الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر.

إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تشكل خطوة إيجابية نحو تحقيق هدف إزالة الأسلحة النووية. وتمثل معاهدة تلاتيلولكو السارية منذ وقت طويل في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، مثالا جيدا على ذلك. ونرحب بإنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية في مناطق أخرى من العالم؛ ونطالب بإجراء محادثات حكومية دولية في موعد مبكر بشأن إنشاء مناطق مماثلة حيثما ليست موجودة فيها حاليا. ولا شك في أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة

١٥٤٠ (٢٠٠٤)، المعقودة في الفترة الأخيرة في كينغستون، أن تعرب عن امتنانها لمكتب شؤون نزع السلاح على الاجتماع الذي عقد في أوامه، والذي عزز أهمية وقيمة قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والحاجة إلى تنفيذه. وكانت الندوة مفيدة من جوانب عديدة، وفي الواقع تستطيع منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية الاستفادة منها بشكل هائل.

ونرحب بالجهود المتجددة التي يبذلها مكتب نزع السلاح من خلال مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح، خاصة في مجال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر. ومن المتوقع، مع إنشاء مركز آخر في منطقة آسيا - المحيط الهادئ، أن يتعزز مجمل عمل المراكز إلى حد كبير.

وفي الختام، لا تزال جامايكا ملتزمة بمبادئ التعددية وقيمها، وفي هذا السياق، تؤمن بأن الدبلوماسية المتعددة الأطراف يجب أن تبقى حجر الزاوية في جميع الجهود العالمية المبذولة لحل المسائل المحيطة بالسلم العالمي والأمن الدولي، بما في ذلك، من أجلنا جميعا، مسألة نزع السلاح وعدم الانتشار المزعجة. دعونا نعقد العزم على أن نورث أطفالنا وأطفال أطفالنا عالما أكثر سلامة وأمنا، وخاليا من خطر الإبادة أو استعمال الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

السيد مونغار موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود، سيدي، أن أنقل إليكم منذ البداية سرور وفد بلدي لرؤيتكم تترأسون أعمال اللجنة الأولى. إن سجاياكم وخبرتكم الشخصية في المسائل قيد النظر تضمن النجاح لمداولاتنا. وبوسعكم الاعتماد على تعاون وفد بلدي وتأنيده التام.

وأرحب بالسيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، الموجود معنا. وأنا مقتنع بأن خبرته

على عاتق الهياكل الاجتماعية والاقتصادية للعديد من الحكومات، بما فيها جامايكا، مما ينتج عنه تحويل الموارد الصحيحة من ميزانياتنا الوطنية لمواجهة الآثار الشّالة والمستويات المتدنية جدا للنمو والتنمية. وهنا يكمن جوهر المناقشة، بالنسبة لنا على الأقل - وهو العلاقة بين نزع السلاح والتنمية.

وما زال محيّا فشل مؤتمر استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ومع ذلك، ينبغي ألا يردعنا ذلك، بل لا بد من مضاعفة جهودنا في البحث عن طرق ابتكارية لتجنب إخفاقات الماضي، واستعمال تلك الإخفاقات كمنصة انطلاق لتحقيق أهدافنا. وفي هذا الإطار بالذات أيدنا تأييدا تاما قراري الجمعية العامة ٦١/٦٦، "الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه"، و ٨٩/٦١، "نحو إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة: وضع معايير دولية مشتركة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها".

وأود أن أشدد على أن جامايكا تؤيد تأييدا تاما الجهود الأخيرة المتعلقة بالقرار الأخير، وفي هذا السياق، وبناء على طلب الأمين العام، قدمت آراءها إلى الأمانة العامة بشأن جدوى ونطاق مشروع أطر لإبرام صك شامل وملزم قانونيا لوضع معايير دولية لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها. ونتطلع إلى إنشاء فريق الخبراء الحكوميين على أساس التوزيع الجغرافي العادل، والتقارير المفصّل عن استنتاجاتهم الذي سيرفع إلى الجمعية العامة لتتخذ فيه دورتها الثالثة والستين في العام القادم.

وفي الوقت ذاته، تود جامايكا، بصفتها مضيضة للندوة الإقليمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن

إن الدول الحائزة للأسلحة النووية، وهي تسترشد بهذا الرأي، عليها اتخاذ تدابير محددة للترجمة إلى عمل التعهدات التي قطعتها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. وبالمثل، ينبغي أن يضمن الجميع الامتثال للبنود ذات الصلة والدعائم الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهي: نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

أما بخصوص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يحث وفد بلدي الدول الـ ١٠ الواردة في المرفق ٢ للمعاهدة التي لم تصدّق بعد على المعاهدة على القيام بذلك كي يتسنى إنفاذ هذا الصك الهام الذي يشكّل مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الأساس للنظام المتعدد الأطراف لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وفضلا عن ذلك، يؤمن وفد بلدي بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية مُلزَمة بتقديم ضمانات أمنية فعالة للدول غير الحائزة لهذه الأسلحة، بموجب قرار الجمعية العامة ٢٠٢٨ (د-٢٠).

وإضافة إلى ذلك، لا يزال بلدي على قناعة راسخة بأن نظام عدم الانتشار سوف يستفيد من إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية مثل المناطق الموجودة منها بموجب معاهدات تلاتيلولكو وراوتونغا وبانكوك وبيلندابا وسيمبالانيسك. وتساهم هذه المناطق في تعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشاره على صعيد العالم. ولهذا السبب نحث بقوة الدول في المناطق التي لم تعلن بعد مناطق خالية من الأسلحة النووية على التوصل إلى اتفاقات بهذا الشأن.

وبعد اعتماد برنامج العمل المعني بالأسلحة الصغيرة، في تموز/يوليه ٢٠٠١، اعتقدنا أنه سيتم إحراز تقدم بسرعة كبيرة في هذا المجال. ومن المؤسف أن عدم التوصل إلى توافق في الآراء خلال مؤتمر استعراض الأسلحة الصغيرة، المعقود

الغنية والتزامه سوف يساعدان بلا شك في المضي قدما بعملية نزع السلاح التي نعمل من أجلها منذ سنوات.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا ونيجيريا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية على التوالي.

إن الدورة الراهنة للجنة الأولى تعقد على خلفية من عدم اليقين الشديد خاصة في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار. وبالفعل، في حين أظهر العديد من الاجتماعات بشأن آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف رغبة واضحة في التفاوض ومتابعة عملية نزع السلاح، نجد أن الالتزام الحقيقي الضروري لتخليص الكوكب من الخطر النووي ومن الخطر العام الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل لا يزال مفتقدا إلى حد كبير.

وبينما ندد بالانتشار الرأسي، لا يبدو أن الانتشار الأفقي قد تراجع. بل على العكس، ووفقا للتقارير الأخيرة، ما فتئت ترسانات أسلحة الرعب تتحسن وتزداد، مما يدل بصورة كافية على أن التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بمبادئ الدفاع الاستراتيجي الذي يبرر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها والترويج لمفاهيم الأمن الوطني من الصعب تبريره في الظروف الراهنة.

وفي حين نرحب بالتطورات الإيجابية في المسألة النووية لكوريا الشمالية، تظهر تطورات أخرى هذا العام، بما في ذلك تطوير أسلحة الدمار الشامل - خاصة الأسلحة النووية - أن التعهدات التي قطعت في السنوات الأخيرة بخصوص عملية نزع السلاح كانت مجرد إعلانات نوايا. ففضية هذه الأهمية، تتعلق مباشرة بأمننا الجماعي، لا يمكن تجاهلها بوعود بسيطة. بل على العكس، تتطلب اتخاذ إجراءات عملية ومشاركة ومحددة.

وتشكّل زيادة الإنفاق العسكري مشكلة أخلاقية في الوقت الذي تتراجع فيه المساعدة الإنمائية الرسمية للعديد من البلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ونظرا لأهمية الوقت والتعليمات التي وجهتموها لنا، سيدي الرئيس، يتوقف وفد بلدي عند هذا الحد. وسوف نعود إلى هذه المسائل في وقت لاحق خلال المناقشة المواضيعية.

السيد كاستيلون دوارتي (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): يسرني أن أهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين بانتخابكم الذي تستحقونه لقيادة أعمال اللجنة الأولى. وبإمكانكم أن تعتمدوا على دعم وفد بلدي في جهودكم لضمان نجاح عملنا أثناء الدورة الحالية. ويود وفد نيكاراغوا أن يهنئ السفير سيرجيو دوارتي بتعيينه مؤخرا الممثل السامي المعني بشؤون نزع السلاح. وبسبب خبرته الواسعة في مجال نزع السلاح، نتوقع أن يحرز أكبر نجاح في ممارسة ولايته.

في البيان الذي أدلى به الرئيس دانيال أورتيغا سافيدرا في المناقشة العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ (انظر المحضر A/62/PV.4)، قدّم مقترحا يهدف إلى القضاء التام على الأسلحة النووية على وجه الأرض، حيث أن ذلك هو أفضل سبيل للبشرية. ودعا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى انتهاج سياسة نزع السلاح النووي. لكنه أشار إلى حق جميع دول العالم في أن يكون لديها الخيار والحق - الحق الذي لا يمكن إنكاره - في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية.

ولقد رأينا كيف أن الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي استحوذت لنفسها على ذلك الحق في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا تعطي شيئا بالمقابل للبشرية وتجاهل حق الدول في المساواة، تريد الآن أن تصبح القضاة

في عام ٢٠٠٦، قد أدى إلى البطء في ذلك الزخم نوعا ما. ومع ذلك، يجب ألا نفقد عزمنا على القضاء على ظاهرة عدم الاستقرار التي تشكلها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي نفسها أظهرت أنها حقا أسلحة دمار شامل في العديد من الصراعات المسلحة التي دارت رحاها في أجزاء مختلفة من العالم، خاصة في أفريقيا.

إن بلدي، بانضمامه إلى توافق الآراء عام ٢٠٠٥ الذي أدى إلى اعتماد الصك الدولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة، يعتقد أن تلك الوثيقة السياسية كانت خطوة هامة نحو التفاوض واعتماد نص ملزم قانونا. وهنا، نود أن نؤكد مجددا أنه، إذ نتظر اعتماد هذا الصك، من الضروري للغاية أن نواصل إنفاذ برنامج العمل لعام ٢٠٠١، وإنفاذ الصك الدولي الذي تم اعتماده في عام ٢٠٠٥ والصكوك الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بالمسألة نفسها التي تم اعتمادها في مناطق مختلفة في جميع أنحاء العالم.

وأود أن أذكر أمام اللجنة بإيجاز أنه، في عام ٢٠٠٧ وحده، أودعت الغابون صكوك الانضمام والتصديق للصكوك القانونية التالية ذات الصلة بنزع السلاح: اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسّميّة وتدمير تلك الأسلحة؛ اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر؛ البروتوكولات الأولى والثاني والثالث الملحقه بتلك الاتفاقية. وتنضم هذه الصكوك القانونية إلى التسعة الأخرى التي تم التوقيع والتصديق عليها في إظهار رغبة الغابون في المضي قدما بعملية نزع السلاح.

للمناوشات والاشتباكات بين أساطيل صيد الأسماك والسلطات المحلية للبلدان الثلاثة.

وتعتبر نيكاراغوا أن هناك علاقة وثيقة بين نزع السلاح والتنمية، مثلما ورد في الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية، المعقود في عام ١٩٨٧. وفي مؤتمر قمة الألفية، وافق المجتمع الدولي على أهداف هامة للحد من الفقر والقضاء عليه في النهاية. ولتحقيق ذلك، من الضروري أن نقوم بتنفيذ تدابير محددة لإعادة توجيه الموارد من الأغراض العسكرية نحو الأنشطة التي تعزز التنمية. وبجزء صغير فقط من المبلغ الهائل من الأموال التي تنفق اليوم على إنتاج أسلحة جديدة وتحسين الموجود منها، يمكننا القضاء على معظم الأمراض التي تصيب البشرية ويمكن الشفاء منها، وتحقيق أهداف الحد من الفقر التي وضعها المجتمع الدولي، ودعم البرامج الرامية إلى القضاء على الجوع والأمية بل ودعم الجهود الرسمية لإلغاء جميع الديون الخارجية، التي تخنق اليوم عمليات التنمية في بلدان الجنوب.

قامت حكومة نيكاراغوا بتدمير ما يزيد على ١ ٠٠٠ قذيفة محمولة مضادة للطائرات. وفي سبيل تخفيض المخزون من هذا النوع من الأسلحة ندعو إلى تعبئة الجهود المتعددة الأطراف حتى تقوم الدول التي تمتلك هذه الأسلحة بتخزين عدد معقول فقط من منظومات الدفاع الجوي المحمولة. وكدليل على حسن النوايا وفي إطار سياسة التخفيض هذه، شرعت بلادي في إجراء محادثات مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للتفاوض من أجل تدمير ٦٠٠ من منظومات الدفاع الجوي المحمولة مقابل توفير ما يحتاج إليه البلد بشدة من أدوية وأجهزة ذات تكنولوجيا عالية للمستشفيات.

وتتميز ضد دول معينة بمنعها من استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية، رغم أن تلك الدول قد تقيدت بجميع أحكام المعاهدة وأخضعت منشآتها ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لقد قامت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، رغم ذلك العيب، بدور حاسم في منع انتشار الأسلحة النووية وفي تعزيز التعاون لاستعمالها في الأغراض السلمية. ونلاحظ كذلك نيتها في دفع العالم أكثر نحو نزع السلاح النووي بشكل تام. ونقول "نيتها" لأنه، وفقا للممثل السامي، ذكر أنه ما زال هناك ٢٦ ٠٠٠ سلاح نووي وأن نصف سكان العالم يعيشون في بلدان تملك أسلحة نووية. إننا ندعو أيضا الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تقوم بالتصديق عليها.

إن حكومتي على اقتناع راسخ بأن فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، الصادرة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، ما زالت هامة للغاية في مجال نزع السلاح النووي. فهي تنص بوضوح أن على الدول التزاما قانونيا بإجراء مفاوضات بحسن نية واختتام هذه المفاوضات بما يفضي إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه. إن نيكاراغوا، تتشاطر مع الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة، هذا الحلم بأن نحقق، في يوم ما قريبا، عالما خاليا من الأسلحة النووية، التي تعرض آثارها المريعة وجود البشرية ذاته للخطر.

وبتوقيع رؤساء السلفادور وهندوراس ونيكاراغوا في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ على "إعلان ماناغوا: جعل خليج فونسيكا، منطقة سلام وأمن وتنمية مستدامة"، تم اتخاذ خطوة هامة في تعزيز الأمن في أمريكا الوسطى، خاصة فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات. وذلك لأن مياه الخليج، نظرا لاستغلالها الاقتصادي، هي عادة مسرح

أنشأت نيكاراغوا، بموجب المرسوم الرئاسي رقم ١١١-٢٠٠٤، اللجنة الوطنية المتعددة التخصصات لمراقبة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والتي تعتبر جهة التنسيق لمشروع أمريكا الوسطى.

أخيراً، أود في الختام أن أهيب بجميع الدول أن تستخدم أفضل النوايا الحسنة في مفاوضات نزع السلاح لتحقيق هدف إقامة عالم سلمي خال من أسلحة الدمار الشامل.

السيد شابار (المغرب) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أولاً وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أعرب عن خالص تقديري وفدي بلادي بمناسبة انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. ويعرب المغرب عن ارتياحه لأن أعمال اللجنة سيديرها من خلالكم، بلد شقيق صديق نشاطه قيمة مشتركة، لا سيما إيماننا بالتعددية والقانون الدولي، والتزاما فعالا بتحقيق السلام والأمن في القارة وفي العالم أجمع. ومن أجل أن نطمئنكم، ونطمئن من خلالكم جميع أعضاء المكتب، على تقديم هذا الدعم الذي لا يكل والمساعدة من جانب جميع الوفود، فإنني متأكد أن الجميع يرغبون في جعل هذه الدورة الثانية والستين دورة منتجة، وسنجد في خبرتكم وحكمكم والدينامية التي تقودون بها أعمال اللجنة مصدرا للمساعدة اللازمة لتحقيق ذلك الهدف.

إننا نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما كل من إندونيسيا في الجلسة الثانية، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، ونيجيريا في الجلسة الرابعة، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، يود وفد المغرب، بصفته الوطنية، أن يشدد على عدد من القضايا ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى المملكة المغربية.

بالرغم من أن مداولات اللجنة الأولى بدأت في الدورة السابقة في جو من الشعور العام بالفشل من جانب هيئات الأمم المتحدة المسؤولة عن نزع السلاح، فإن عملنا

وتعتزم بلادي الاحتفاظ بـ ٤٠٠ من منظومات الدفاع الجوي المحمولة، بوصفها جزءا من منظومة الأسلحة الدفاعية، تحت الرقابة الصارمة للجيش النيكاراغوي، من أجل المحافظة على توازن القوى مع البلدان الأخرى في أمريكا الوسطى. ومع ذلك، يمكن أيضا تحقيق هذا التوازن باستخدام نوع آخر من المعدات قد يكون أكثر نفعا لنيكاراغوا في نضالها لمكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب، ولذلك فإنها مستعدة لتدمير تلك المنظومات في مقابل الحصول على زوارق سريعة أو طائرات عمودية أو أنواع أخرى من الأسلحة تكون أكثر فعالية في نضالها لمكافحة هاتين الآفتين.

ويشعر وفد بلادي بالقلق إزاء استمرار الاتجار غير المشروع الواسع النطاق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مناطق مختلفة من العالم، بما في ذلك في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتجمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بين مجموعة من الخصائص تجعل منها الأسلحة المختارة التي تستخدم في الصراعات المحلية وفي الأعمال التي تقوم بها الجماعات الإرهابية، والقوات المتمردة، والمتجرون بالمخدرات، والقوات غير النظامية. وإن ضحاياها الرئيسيين دائما ما يكونون المدنيين الأبرياء.

وبفضل مبادرة نيكاراغوا تم، في عام ٢٠٠٣، اعتماد مشروع أمريكا الوسطى لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والمشروع ثمة للجهود الحكومية الدولية المبذولة. والهدف الرئيسي منه القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتنظيم ومراقبة استخدام الأسلحة المشروعة التي يمتلكها الناس في أمريكا الوسطى، من أجل المساعدة على خفض مؤشرات الانحراف والعنف في منطقة أمريكا الوسطى. ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من المشروع في عام ٢٠٠٨، ولكنه قد يمتد حتى عام ٢٠١٠.

وتؤمن بلادي بقوة بأن الأمن لا يتجزأ، ونعتقد بأنه ما دام المجتمع الدولي لم يتصد حتى الآن للتحدي الذي تمثله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشجاعة وبشعور حقيقي بمدى إلحاحيته، فإن خطر انتشار هذا النوع من الأسلحة سوف يؤثر سلباً في الجهود التي نبذلها لتنمية المناطق المتضررة. وفي الأسبوع الماضي فحسب، أشارت مجموعة من المنظمات الدولية غير الحكومية بحق، في أعقاب نشر دراسة مفيدة للغاية، إلى أن الصراعات المسلحة في أفريقيا، التي نشبت بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥، كلفت القارة ما قيمته ٣٠٠ بليون دولار تقريباً، بما يعادل مبلغ المساعدة الدولية المقدمة إلى أفريقيا في الفترة ذاتها.

وتعتقد المملكة المغربية، التي تعمل دائماً على احترام مبادئ القانون الدولي في مجال نزع السلاح، أن المثل العالمية لترع السلاح ستتحقق من خلال تعزيز الصكوك القانونية للأمم المتحدة في هذا المجال.

ولكن نزع السلاح، كهدف تنفيذي، يتعين الإعراب عنه لا على المستوى العالمي فحسب، بل أيضاً وفوق كل شيء على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. وهذه هي الفلسفة التي تشدد على الدعم المتواصل للمغرب لمبدأ إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وفقاً لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط. إنها أيضاً الفلسفة التي تشير إلى الالتزام الواضح للمغرب تجاه المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح، ولا سيما المركز الأفريقي في لومي، وهنا تكمن دهشتنا إزاء التزايد المثير للقلق للمصروفات التي أنفقتها الدول الكبيرة إقليمياً على التسلح في السنوات الأخيرة والتي لا تتناسب مع حق كل دولة في اتباع الوسائل التي تضمن أمنها.

في عام ٢٠٠٧ قد مكنا من تحقيق بعض النجاح - وإن كان نجاحاً نسبياً، بلا شك، ولكننا نريد أن نرى فيه بداية للخروج من حالة الحتمية والجمود.

يعرب وفد بلادي عن أمله أن نعمل، جاهدين في هذه الدورة الثانية والستين، من أجل إيجاد ثقافة تركز على النتائج، ومن أجل تخلصنا قدر المستطاع من تكرار التجربة المريرة من المفاوضات التي لا تنتهي بشأن قضايا لا تهدف إلى شيء، لا سيما القضايا الإجرائية، على حساب جدول أعمال مليء بالبنود بقدر ما هو مهم. وبهذه الروح نحث الجميع على إبداء الشعور بالمسؤولية للارتقاء يقينا إلى مستوى التحديات المذكورة في جدول أعمال اللجنة.

وبالنسبة إلى وفد بلادي، فإن المسألة الشائكة المتعلقة بالأسلحة التقليدية، وبصورة أكثر تحديداً الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تتصدر قائمة التحديات التي أشرت إليها للتو. إن هذه الأسلحة هي أسلحة دمار شامل حقيقية باستثناء أنها لا تحمل ذلك الاسم. وغياب القواعد التي تنظم وتراقب استخدام ونقل هذا النوع من الأسلحة إنما يساهم في انتشارها، دون رقابة، في مناطق التوترات، لا سيما في أفريقيا، ويؤدي بذلك إلى عواقب لا تحتمل فيما يتعلق باستقرار الدول وأمنها وكذلك بالنسبة لتنميتها الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية.

وإزاء هذه الخلفية، فإن الإخفاق الذي يؤسف له للمؤتمر الاستعراضي الأول المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المعقود في عام ٢٠٠٦ للاتفاق على التدابير التي يلزم اتخاذها للتنفيذ الفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، يبدو وكأنه ترف لا نقدر عليه. ويجدو وفد بلادي الأمل في ألا يصبح المؤتمر الاستعراضي المقبل، الذي سيعقد في عام ٢٠٠٨، فرصة ضائعة أخرى.

وفيما يتعلق بأنظمة الإطلاق، كان للمغرب شرف القيام، منذ عام ٢٠٠٦، برئاسة مجموعة الدول الموقعة على مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية. وبهذه الصفة، قمنا بإجراء مشاورات عديدة مع الدول الأطراف والدول غير الأطراف في جميع المنتديات المتعددة الأطراف ذات الصلة، سواء كانت في جنيف أو نيويورك أو فيينا أو واشنطن. والمغرب لا يدخر جهدا من أجل شرح وتعزيز أهداف مدونة لاهاي لقواعد السلوك، ولا سيما بالنسبة للبلدان الصديقة التي لم تنضم بعد إلى هذا الصك الدولي الهام، ونقوم بذلك من أجل تعزيز الصفة العالمية لهذا الصك.

ومن أجل عدم التعرض لخطر الاستخدام الطوعي أو غير المقصود لما يقرب من ٢٧ ٠٠٠ من الأسلحة النووية في العالم يجب أن نضيف إلى ذلك تهديدا جديدا ومعقدا يتصل بالإرهاب، لا سيما الإرهاب النووي؛ ووجود مواد نووية أبلغ عن فقدانها؛ والإقرار بوجود سوق سوداء للسلع والتكنولوجيا المزدوجة الاستعمال؛ والأزمة الدائمة في الهيئات المتعددة الأطراف التي تتناول مسألة نزع السلاح. وكل هذه العناصر، التي تجتمع معا في بيئة دولية مضطربة، تبرز هذا الخطر وتتطلب اهتمامنا.

ومن أجل مواجهة هذا التهديد العالمي، من الضروري أكثر من أي وقت مضى، إقامة تعاون دولي وثيق. ويجب أن يكون هذا التعاون متعدد الأبعاد يجمع بين الالتزام السياسي، والأسس القانونية، والنشاط التنفيذي. وعلى وجه التحديد، فإن ما نحتاج إلى عمله هو تحسين الرقابة على المواد النووية والإشعاعية والمنشآت النووية وحمايتها من أجل منع الأنشطة الإرهابية. وفي ذلك الإطار استضافت المغرب الاجتماع الأول للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب الدولي، في عام ٢٠٠٦ في الرباط، بمشاركة ١٣ بلدا وبحضور الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

والمملكة المغربية، من جانبها وفي البيئة الإقليمية الخاصة بها، تشبث بشدة بمزايا الحوار والتفاوض والتسوية السلمية للصراعات.

وما زالت المملكة المغربية، التي وقّعت وصدقت على جميع الصكوك المتعددة الأطراف التي تتعلق بأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار، ملتزمة بتحقيق نزع السلاح النووي الذي لا رجعة فيه والذي يتسم بالشفافية وبإمكانية التحقق منه.

وطوال فترة عضويتنا في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واصلنا العمل تجاه تعزيز الصكوك الدولية المتعلقة بترع السلاح ومنع الانتشار النووي، لا سيما بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بأسرع ما يمكن، والتنفيذ الفعال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في حين نحترم في الوقت نفسه أعمدها الثلاثة، ألا وهي أولا، التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالعمل على تحقيق نزع السلاح العام الكامل؛ وثانيا، ضرورة احترام الدول غير الحائزة للأسلحة النووية احتراماً تاماً لالتزاماتها التي تعهدت بها في مجال منع الانتشار؛ وثالثا، الحق المعترف به للاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وبالمثل، يكرر المغرب تأكيد أهمية الوثائق الختامية الصادرة عن المؤتمرين الاستعراضيين لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، التي لم تنفذ لسوء الحظ إلا جزئيا. وعلى وجه الخصوص، ينطبق ذلك على القرار المتخذ في عام ١٩٩٥ فيما يتعلق بالشرق الأوسط وعلى التدابير العملية الـ ١٣، المعتمدة في عام ٢٠٠٠، التي تنص بموجب البند ٤ على القيام فورا بإنشاء هيئة فرعية لمؤتمر نزع السلاح تكون مسؤولة عن مسألة نزع السلاح النووي وتعمل على إعداد اتفاقية بشأن ذلك الموضوع.

الانتشار النووي. وتعرب بلادي عن قلقها إزاء التطورات المتصلة بالبرنامج النووي الإيراني وما قد يترتب عليه من عواقب وخيمة على المستوى الإقليمي. ونراقب عن كثب المناقشات التي تدور في مجلس الأمن، ونأمل أن تؤدي المفاوضات التي تجري تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالاقتران مع الجهود الدبلوماسية، إلى التوصل إلى حل مقبول لدى المجتمع الدولي والأطراف المعنية.

ونرحب بالتقدم الأخير المحرز في المحادثات السادسة فيما يتعلق بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، ونشيد بالقرار الذي يدعو إلى تفكيك المفاعل النووي لكوريا الشمالية قبل نهاية هذا العام. إن الحل الكامل للمسألة النووية لكوريا الشمالية سيتمخض عن تقديم مساعدات غوثية إنسانية كبيرة للبلد وسيعزز الأمن في المنطقة وخارجها.

ونود أن نؤكد على الأهمية الهائلة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب. وتعتقد أرمينيا أن بدء سريان هذا الاتفاق، بالموافقة مع تعزيز قدرات نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعزيز الأنظمة الوطنية للرقابة على الصادرات، يمكن أن يعزز بشكل كبير نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويقربنا من الهدف المناسب لإقامة عالم خال من ويلات الأسلحة النووية.

وتعلق أرمينيا أهمية كبيرة على نزع السلاح التقليدي. وتلتزم بلادي بالتنفيذ الفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة. وستواصل أرمينيا المساهمة بنشاط في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لكبح الانتشار غير المنضبط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي الدورة الحادية والستين أيدت أرمينيا اعتماد القرار المتعلق بعقد معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة قد تثبت

أخيراً، يود وفد بلادي ألا يختتم هذا الفرع المتعلق بالإرهاب دون أن يعيد التأكيد على أن الجهود الفردية والجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي لن يكتب لها النجاح الكامل إلا إذا تجاوزت مجال الأمن، على وجه التحديد، واتخذت بعزم نهجاً عالمياً متعدد الأبعاد، مع التفكير في الأسباب الكامنة وراء ظاهرة الإرهاب، ولا سيما عن طريق حل الصراعات الدولية والإقليمية؛ ومكافحة الظلم؛ وإقامة شراكة من التضامن تلتزم بتحقيق التنمية المستدامة؛ وتعزيز الحوار بين الثقافات والأديان والحضارات؛ وتشجيع الجهود المحلية لتعزيز سيادة القانون والديمقراطية.

السيد مارتينوزيان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية):

أتقدم إليكم بالتهنئة، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. كما أود أن أعرب عن تقديري للسيدة مني يول ممثلة النرويج، على عملها الرائع خلال الدورة الحادية والستين. وبالإضافة إلى ذلك، يود وفد بلادي أن يتقدم بالتهنئة لسعادة السيد سيرجيو دوارتي على تعيينه ممثلاً سامياً لشؤون نزع السلاح.

تؤيد أرمينيا بقوة جهود الأمين العام وترحب بالجهود التي يبذلها لإعادة هيكلة إدارات نزع السلاح بالأمانة العامة بهدف تنشيط جدول الأعمال الدولي لترع السلاح ومنع الانتشار.

إن الموقع الجغرافي لأرمينيا يضعها في موضع تواجه فيه قضايا تتصل بالأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل على السواء. ولذلك، تهتم أرمينيا اهتماماً شديداً بالتنفيذ غير المشروط لاتفاقات نزع السلاح وعدم الانتشار القائمة والآليات والمؤسسات الدولية المعنية بالتحقق، وزيادة تعزيزها.

وتعتقد أرمينيا أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تضطلع بدور محوري في المحافظة على نظام منع

في منطقتنا. ويشكل هذا الانتهاك الصارخ للقواعد الدولية تقديدا مباشرا للاستقرار، وقد يضر بصورة خطيرة بالوضع الأمني العام في جنوب القوقاز.

في البيان الذي أدليت به في الدورة الحادية والستين، تكلمت عن سباق التسلح الوشيك في جنوب القوقاز. واليوم، ينبغي أن أذكر أن سباق الأسلحة في منطقتنا أصبح حقيقة واقعة بالفعل. ونعتقد أنه من أجل تفادي حدوث أي زيادة في التصعيد والتدهور في الوضع الأمني في المنطقة، يتعين على المجتمع الدولي والدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بصفة أساسية، الرد على الانتهاك الواضح للقواعد الدولية واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لوقف سباق التسلح الذي يبدو للعيان في جنوب القوقاز.

في الختام، أود أن أكرر تأكيد التزام أرمينيا بمسؤولياتها الدولية فيما يتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، وتعرب عن ثقتها بكفاءة صكوك الأمم المتحدة وقابليتها للبقاء في تعزيز الثقة وتعزيز الحوار والتعاون الإقليميين.

السيدة هايلي (إريتريا) (تكلمت بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أنضم إلى المندوبين الموقرين الذين تكلموا قبلي وأهنئكم سيدي على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى خلال الدورة الثانية والستين للجمعية. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنيء الأعضاء الآخرين في المكتب. وإنني متأكدة أنكم ستنجحون، بفضل خبرتكم الواسعة ومهاراتكم الثابتة، في قيادة أعمالنا نحو تحقيق نتائج مثمرة في مداولاتنا. كما أقدم بخالص التقدير لسلفكم، السفارة مني يول، ممثلة النرويج، التي قادت أعمالنا إلى نهاية ناجحة في الدورة الحادية والستين. وأود كذلك أن أعرب عن ترحيبي الحار بالسيد سيرجيو دوارتي لتعيينه ممثلا ساميا ورئيسا لمكتب شؤون نزع السلاح.

أنها خطوة مهمة تجاه إنشاء آليات فعالة لمراقبة استيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها.

وتؤيد أرمينيا بشكل كامل جهود المجتمع الدولي التي يبذلها من أجل القضاء على الألغام المضادة للأفراد واتخاذ التدابير الضرورية لخفض التهديد الذي تشكله الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن أرمينيا، منذ بدء سريان اتفاقية أوتوا، أعربت في مناسبات عديدة عن رغبتها في الانضمام إلى المعاهدة. ومع ذلك، فإن انضمام أرمينيا إلى الاتفاقية مربوط باستعداد البلدان الأخرى في منطقتنا للانضمام إلى هذا الاتفاق الدولي والامتثال لنظامه. ونعتقد أن الانضمام المتزامن للبلدان في منطقتنا سيكفل فعالية الاتفاقية ويقلل من مفهوم التهديد الأمني في جنوب القوقاز.

ويشكل تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي مسألة ذات أهمية أساسية لأمن أرمينيا. وحيث أن أرمينيا تقع في منطقة ما زال يدور فيها عدد من الصراعات التي لم يتم التوصل بعد إلى حل لها، وما زال التوصل إلى أي اتفاق أمني على المستوى الإقليمي يكفل تحقيق سلام واستقرار مستدامين بعيد المنال، فإن الترتيبات الدولية بشأن تحديد الأسلحة تعتبر ذات أهمية حاسمة لأمن المنطقة بأكملها ولأمن بلادي بصفة خاصة. ومن البديهي أنه تحت هذه الظروف فإن المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا والاحترام الكامل وغير المشروط لأحكامها يضطلعان بدور أساسي في المحافظة على الاستقرار والسلام في جنوب القوقاز.

ونشعر ببالغ القلق إزاء التحديات التي يواجهها هذا الاتفاق المحوري. وأحد البلدان الثلاثة في جنوب القوقاز يتجاهل علنا أحكام المعاهدة وينتهك السقف المفروض على استخدام الأسلحة التقليدية الذي تم تحديده بالنسبة للبلدان

التعددية فحسب. إن التعددية هي الأسلوب الوحيد القابل للبقاء لتحقيق أهدافنا المشتركة في ميداني نزع السلاح وعدم الانتشار. ولذلك فمن الحتمي تعزيز التعددية وضمان تفوق الأمم المتحدة ووكالاتها، من قبيل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المفوضة بالتحقق من الامتثال للالتزامات بموجب اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية.

ويجب أن يتاح لجميع البلدان، دونما تمييز، الاستخدام السلمي للطاقة النووية بموجب توجيهات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقواعدها. وهذا هو الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الذي تضمنه بالكامل معاهدة عدم الانتشار.

ويسر وفد بلادي أن يكرر التأكيد على أن بلادي، إريتريا، تلتزم بشدة بالجهود الدولية التي تهدف إلى تحديد الأسلحة ومنع انتشار أي نوع من أنواع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وتبعا لذلك، فإن إريتريا دولة طرف في العديد من الاتفاقيات المعنية بتحديد الأسلحة، بما فيها اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ واتفاقية حظر استخدام وإنتاج وتكديس ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام؛ ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ ومعاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية. ووقعت إريتريا على المعاهدة الأفريقية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية - معاهدة بليندا - وهي أيضا من الدول المنضمة إلى المدونة الدولية لقواعد السلوك لمكافحة انتشار القذائف التسيارية. وعلاوة على ذلك، فإن إريتريا عضو نشط في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الكثير من مناطق العالم النامي، ولا سيما في أفريقيا، قد جعل

يؤيد وفد بلادي تأييدا تاما البيانين اللذين أدلى بهما وفد إندونيسيا، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، ووفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

كما كان الحال دائما، ما زالت المسائل المتصلة بالأمن الدولي ونزع السلاح وتحديد الأسلحة ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل تتصدر البنود المدرجة في جدول الأعمال الدولي، وكما حدث في السنوات السابقة، تحققت نتائج مختلطة خلال العام الماضي حيث طغت التحديات على الإنجازات التي أُحرزت. وكان من المعتقد أن نهاية الحرب الباردة والاستعاضة عنها بنظام عالمي دولي جديد قد تعطلان على تهيئة بيئة أمنية جديدة. وقد أُحرز بالفعل بعض التقدم في الاتجاه الصحيح.

لقد مضى ما يقرب من ٤٠ عاما منذ أن اعتمدت الجمعية العامة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومع ذلك ما زالت الأسلحة النووية تشكل أخطر أنواع أسلحة الدمار الشامل. وحتى الجماعات الإرهابية لا تزال تشارك الآن دون هوادة في السباق على حيازة هذه الأسلحة. ويثير ذلك شعورا بالقلق الخطير إزاء استمرار المجتمع الدولي في مشاهدة حقبة تاريخية صعبة في ميدان نزع السلاح ومنع الانتشار.

السلام والأمن لا تتهددهما الأسلحة النووية وحدها. ثمة أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والسمية، تشكل تهديدا كبيرا للأمن الدولي، ولا سيما مع ظهور تكنولوجيات جديدة ومتقدمة، تتوفر بشكل متزايد وسرعة بتيسير نقل هذه الأسلحة وانتشارها.

يسود توافق متزايد في الآراء بأن المجتمع الدولي يستطيع أن يواجه تحديات عصره، بما في ذلك التهديدات التقليدية والجديدة للسلام والأمن والاستقرار، عن طريق

قيادتكم القديرة، سيدي الرئيس. وأؤكد لكم أقصى درجات التعاون والدعم من قبل وفد بلادي.

السيد مّلي (مالي) (تكلم بالفرنسية): أولاً اسمحوا لي أن أقدم لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المكتب الآخرين أحر التهاني من وفد مالي على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. ونود أن نهنئ السفير سيرجيو دوارتي على تعيينه ممثلاً سامياً لشؤون نزع السلاح، ويود وفد مالي أن يطمئنه على دعمنا للمهمة التي يضطلع بها.

ويؤيد وفد مالي البيانين اللذين أدلت بهما نيجيريا، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، وإندونيسيا، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، ونود أن ندلي الملاحظات التالية من منظورنا الوطني.

يعتبر الحفاظ على السلام والأمن الدولي، اللذين لا غنى عنهما لتحقيق الوثام والتنمية الدائمة، المهمة الرئيسية للأمم المتحدة. وتود بلادي أن تعرب هنا عن قلقها إزاء سباق التسلح الجامح وتزايد المصروفات العسكرية.

كما تشعر مالي بالقلق إزاء الصراعات الدائرة حول العالم والتي يغذيها انتشار أسلحة الدمار الشامل والجرائم عبر الوطنية. ويترتب على تلك الصراعات المسلحة خسائر في الأرواح البشرية، وزيادة في أعداد اللاجئين والمشردين، بمن فيهم النساء والأطفال، وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والكثير من قبيل ذلك. وتعرقل كل هذه الآثار بشكل خطير تنمية البلدان المعنية والمناطق التي تتبعها.

وتولي مالي دائماً أهمية خاصة للسلام بوصفه عنصراً لا غنى عنه لتحقيق التنمية. ولهذا السبب تعهدت بلادي ببذل الجهود للمحافظة على السلام والأمن الدولي، في داخلها وخارج حدودها، ولا سيما في القارة الأفريقية.

وهكذا، تعزز مالي، داخل حدودنا، ثقافة السلام من خلال تنظيم مناسبات فنية على نطاق واسع وتعزيز الترابط

منها تهديداً حقيقياً للسلام والأمن والاستقرار. ولذلك السبب يصبح من المهم تنفيذ ومتابعة آلية برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وتذكر إريتريا الحاجة إلى التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والشثائي للقضاء على انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتحقيقاً لتلك الغاية تدعم إريتريا باستمرار جميع المبادرات والبرامج في القرن الأفريقي. كما تواصل إجراء المشاورات مع دول المنطقة التي تتفق معها في التفكير.

وبلادي، التي عانت من الصراعات، تهتم اهتماماً شديداً بالمحافظة على السلام والأمن الدوليين والإقليميين وبالتسوية السلمية والقانونية للتراعات. ويظهر اقتناع بلادي التام بأهمية احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي في استعدادها لتنفيذ القرار النهائي والملزم للجنة ترسيم الحدود بين إريتريا وأثيوبيا دون أي شروط مسبقة أو مراوغات. وبالمثل، تظهر إريتريا التزامها الثابت بالسلام والأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي بالمشاركة الكاملة في الجهود الجماعية للمفاوضات التي تبذل لتعزيز السلام والاستقرار في السودان والصومال.

وتعيد بلادي تأكيد إدانتها القوية للإرهاب بجميع أشكاله، وتعهد بتقديم تعاونها التام في مكافحة هذه الظاهرة. وفي هذا الصدد، انضمت إريتريا إلى اتفاقية منع ومكافحة الإرهاب التي عقدتها منظمة الوحدة الأفريقية. وتعمل سلطات إنفاذ القوانين في دولة إريتريا مع نظرائها في بلدان منطقتنا دون الإقليمية وفي القارة بوجه عام، وتتعاون مع منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول)، في تبادل المعلومات الخاصة بمنع وقمع الإرهاب.

قبل أن أختتم بياني، يود وفد بلادي أن يعرب عن أمله وثقته بأن تتمكن هذه اللجنة من العمل بعزم، تحت

تلك الدورة، باسم الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وربما باسم الاتحاد الأفريقي، مشروع قرار معنونا "تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وجمعها". وتدعو مالي الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار واعتماده بتوافق الآراء.

ختاماً، تود مالي أن تعيد تأكيد تصميمها على مواصلة العمل نحو نزع السلاح التام الكامل.

السيد ستاستولي (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): يشاطر وفد ألبانيا الوفود الأخرى تهنئتك، سيدي الرئيس، وتهنئة أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. ونحن واثقون بأنكم ستقودون مداولات اللجنة إلى إحراز نتائج ناجحة. ونتطلع إلى العمل معكم ونؤكد لكم دعمنا وتعاوننا.

تؤيد ألبانيا البيان الذي أدلى به ممثل البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي، ولذا سنقتصر على إبداء بضع ملاحظات إضافية.

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أعرب مجدداً عن تقديرنا لمبادرة الأمين العام في ما يتعلق بتعزيز قدرات الأمم المتحدة والنهوض بمجدول أعمال نزع السلاح من خلال إعادة تشكيل إدارة شؤون نزع السلاح لتصبح مكتب شؤون نزع السلاح. ونأمل لهذا الترتيب المستجد أن يوفر القيادة اللازمة للدفع قدماً بمجدول الأعمال الهام هذا في الأمم المتحدة.

المناقشات والمفاوضات الجادة التي تجري أثناء مداولات هذه اللجنة تبرز أهمية بنود جدول أعمال اللجنة فضلاً عن ضرورة توافق الآراء الدولي الأوسع بشأن مسائل نزع السلاح. وإن الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها مباشرة، وانتشار الأسلحة الصغيرة

الاجتماعي فيما بين المجتمعات المحلية وداخلها، وتعزيز الآليات التقليدية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها، وبذل الجهود لتوعية الشباب بالقيم التقليدية للتسامح والمعونة المتبادلة.

وعلى المستوى الدولي تشارك مالي، منذ حصولها على الاستقلال، في مختلف بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وعلاوة على ذلك، تشارك بلادي دائماً بنشاط في مختلف مبادرات السلام، وفي الجهود والوساطات والخدمات الحسنة التي تهدف إلى نزع فتيل بؤر الصراع. ونرحب بإنشاء لجنة بناء السلام، ويحدونا الأمل أن تتوفر لها الوسائل اللازمة لتأدية واجباتها.

وبالإضافة إلى الصراعات المسلحة وسباق التسلح، فمما لا شك فيه أن الإرهاب الدولي عنصر آخر يهدد بشكل خطير السلام والأمن في دولنا. ومن باب الجهود التعاونية لمكافحة هذا البلاء، ترحب مالي باعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وتأمل الاعتماد السريع للاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب. وعلاوة على ذلك، فإن اعتمادنا الأخير لقانون متعلق بالإرهاب يدل على التصميم الثابت لسلطات مالي على القيام بمكافحة فعالة للإرهاب. ولكن، بالرغم من ذلك، فإن وفد مالي يرى، بدون أن يبدو أنه يضيفي شرعية على الإرهاب، أن أي تعريف لذلك المفهوم يجب أن يميز بين الإرهاب والكفاح المشروع للشعوب من أجل استقلالها.

ومالي، في تصميمها الثابت على مواصلة الكفاح ضد انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تعرب عن استعدادها للمشاركة الفعالة في المؤتمر الاستعراضي المقبل الذي سيعقد في نيويورك في عام ٢٠٠٨، بغية تبادل خبراتها مع المجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، سيقدم بلدي أثناء

وبروتوكولاً للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وصدّقت عليها وتنفذها باستمرار. ويقتضى جدول أعمال مكافحة الإرهاب مقروناً بالنسبة لنا بالشعور بالهدف وبالتوجّه والرّحم.

والمكافحة الفعالة للإرهاب ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتدابير الكثيفة والواسعة في مجالي عدم الانتشار ونزع السلاح. ولقد أصبح وضع استراتيجية فعالة مصممة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها وإيصالها واحتمال وقوعها في أيدي الإرهابيين أو الأطراف من غير الدول أمراً لا بد منه.

وترحب ألبانيا ترحيباً خاصاً بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بوصفه تدبيراً ملائماً تماماً لمكافحة ذلك التهديد مع تحقيقه فوائد كبيرة. وذلك القرار الملزم قانونياً، بوصفه أداة أساسية لمكافحة الانتشار، وباعتباره مرشداً لإنشاء آلية أساسية لكبح أسلحة الدمار الشامل، يظل وثيقة هامة لتنفيذ وتطوير التدابير الفعالة والمناسبة، فضلاً عن اعتماد وإنفاذ المزيد من القوانين الملزمة والفعالة لبلوغ تلك الغاية.

وبالنسبة لمنع الانتشار، فإن معاهدة عدم الانتشار صكّ جوهرى متعدد الأطراف في نظام منع الانتشار. وهي تبقى حيوية، بوصفها حجر الأساس في منع الانتشار ونزع السلاح النووي على صعيد العالم. ومن الجوهرى تعزيز ذلك النظام وتحسينه، خاصة اليوم، بغية مواجهة التحديات الهائلة، مثل خرق المعاهدة. إن جمهورية ألبانيا، بوصفها دولة خالية من السلاح النووي، تبقى وفيه لروح معاهدة عدم الانتشار وتعيد تأكيد إرادتها السياسية الثابتة لتعزيز التزامها بمنع الانتشار. ونعرب أيضاً عن دعمنا للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز دور مجلس الأمن في التصدي لأيّ تحديات أو

والأسلحة الخفيفة وغيرها من الأسلحة التقليدية، لا تزال تمثل تهديدات خطيرة للسلام الدولي والأمن والاستقرار.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، نعيش كلنا في عالم متداخل مع تحديات تؤثر علينا جميعاً، وهي هذه الصفة، تتطلب استجابة عالمية. إننا نعيش في عالم نستفيد فيه جميعاً من الأمن الجماعي أو نعاني من انعدامه. ولذلك السبب فإن من واجبنا الجماعي ترسيخ ذلك الأمن، لجعل النظم والمعاهدات وآليات التحقق منها أكثر فعالية وللتركيز أكثر على منع التهديدات والصراعات قبل نشوئها.

وتشارك الحكومة الألبانية الالتزام الذي أعربت عنه الدول الأعضاء نحو التمسك بالمعاهدات المختلفة لترع السلاح وعدم الانتشار، وتنفيذها وزيادة تعزيزها. وإننا نحترم وننفذ تنفيذاً كاملاً التزاماتنا نحو جميع المعاهدات والصكوك المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، التي نحن طرف فيها، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والأسلحة التوكسينية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ضمن المعاهدات والصكوك الأخرى.

وتبقى مكافحة الإرهاب أولوية. فهو لا يزال يشكل تهديداً رئيسياً للسلام والأمن الدوليين. ولا يمكن مجابهة هذا التهديد إلا برد فعل حاسم وعمل جماعي. وإن اعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بتوافق الآراء كان علامة إيجابية واضحة في ذلك الاتجاه. ومن شأن اعتماد الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي أن يوفر المزيد من الدعم لذلك الاتجاه.

تعيد الحكومة الألبانية تأكيد إدانتها لجميع أشكال الإرهاب ومظاهره. وهي تبقى ملتزمة بتنفيذ التزاماتها، على الصعيدين الوطني والدولي. وقد وقّعت ألبانيا على ١٢ اتفاقية

وساعدتنا في هذا المشروع البالغ الأهمية. وهذا مثال واضح على التقدم الكبير الذي أحرزناه في مجال نزع السلاح والتزامنا الثابت به.

إننا جميعاً نتفق على أن الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها والاتجار غير المشروع بها وسهولة توافر تلك الأسلحة، لا تزال تشكل تهديداً أكثر إلحاحاً وخطورة للسلام والأمن والاستقرار. وتلك الأسلحة قد تكون صغيرة، ولكنها تؤدي إلى تفاقم الصراعات، وتسهل ارتكاب الجرائم العنيفة وتسبب دماراً شاملاً. وفي ذلك السياق، ترى ألبانيا مسألة تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بوصفها مسألة متصلة بصورة مباشرة بالأمن الوطني والإقليمي والدولي. وستظل ألبانيا ملتزمة وتولي أقصى الأهمية لبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الخفيفة بوصفه الإطار الملائم للتدابير القانونية والعملية لمكافحة الاتجار غير القانوني بتلك الأسلحة.

وأيدت الحكومة الألبانية عقد معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة، بوصفها صكاً شاملاً وملزماً قانوناً لإنشاء معايير دولية مشتركة ولتعزيز مراقبة الاتجار بالأسلحة التقليدية.

ومن النواحي العملية، ما زالت ألبانيا مصممة على أن تزيد بشكل إضافي قدراتها الوطنية في مجال مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال اتخاذ مختلف التدابير المتزامنة والمتكاملة بشأن عمليات نقل هذه الأسلحة وإدارة مخزونها وتدميرها. وقبل وقت قصير، استكملت ألبانيا بنجاح مشروعاً لمنظمة حلف شمال الأطلسي لإنشاء صندوق استثماري يهدف إلى تدمير الأسلحة وذخائر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتجريدها. وخلال الأعوام الخمسة الماضية لذلك المشروع، تم تدمير أو تجريد ملايين - أي، أطنان - من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وإضافة إلى ذلك، تم أيضاً تدمير كمية كبيرة من الألغام المضادة للأفراد،

تهديدات يتعرض لها السلم والأمن الدوليان من خلال انتشار الأسلحة النووية.

إننا ندرك أنه ينبغي بذل جهود موازية ومختلفة لتعزيز نظم نزع السلاح ومنع الانتشار. وتبقى التهديدات الناجمة عن الأسلحة البيولوجية والكيميائية مصدراً للقلق. وأن المزيد من التعزيز والتنفيذ الفعال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية أمر أساسي لمواجهة تلك المخاطر.

وتدعم ألبانيا التطبيق الصارم لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتضطلع تلك الاتفاقية بدور أساسي في مواجهة التهديد الناجم عن الأسلحة الكيميائية. وفي هذا العام، الذي يصادف الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، نشارك الوفود الأخرى إحياء هذه الذكرى السنوية والثناء على إنجازات المنظمة بوصفها مثلاً على تعددية الأطراف الفعالة.

وتعلق ألبانيا أهمية خاصة على أهداف اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومقاصدها. وقد بذلنا جهوداً وطنية واتخذنا تدابير تنفيذية محددة في ما يتعلق بالوفاء بالتزاماتنا في إطار الاتفاقية. ويمكنني أن أقول بشعور بالاعتزاز هنا اليوم إن ألبانيا استكملت برنامجها لتدمير الأسلحة الكيميائية - وهي البلد الأول الذي يحقق التدمير الكامل والتام والقابل للتحقق منه لجميع مخزونها من الأسلحة الكيميائية وفقاً لمتطلبات الاتفاقية.

وبالنسبة لبلدي، فرضت المشاكل الهائلة الناجمة عن الانتقال إلى ديمقراطية تعددية تحدياً ضخماً. لكن ذلك أتاح، في الوقت نفسه، فرصة ممتازة لثبوت التزامنا ومسؤوليتنا وكان ممارسة ممتازة في تعزيز التعاون الدولي. وأغتني هذه الفرصة لأعرب عن امتنان حكومة بلدي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولجميع الدول المشاركة التي دعمتنا

الأسلحة النووية. ويعتذر السفير يلشينكو عن أي عناء ناجم في ذلك الصدد.

وستكون هناك مناسبة افتتاح للعمل المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لتعزيز عالمية اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وبرتوكولات الاتفاقية تقام في هذه القاعة في الفترة من الساعة ١٣/٠٠ إلى ١٤/٣٠ يوم الجمعة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. وجميع الوفود مدعوة، وسيقدم غداء خفيف خارج قاعة المؤتمرات قبيل المناسبة.

وأخيراً، أشعر بالأسف إذ أبلغكم بأن الجزء الثاني من التقرير عن معاهدة التجار بالأسلحة، الذي كان مقرراً أن يشمل تقارير الدول الأعضاء التي لم تنشر في الجزء الأول، لن يكون للأسف جاهزاً بجميع اللغات في يوم الأربعاء المقبل، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وأقر بأن السيد دوارتي ذكر الأسبوع الماضي أن الجزء الثاني من التقرير سيكون جاهزاً. والتأخير خارج بشكل كامل عن نطاق سيطرة مكتب شؤون نزع السلاح. ثانياً، أود أن أبلغكم بأن ذلك التأخير يعزى للحجم الكلي الكبير للغاية للوثائق التي تقوم بمعالجتها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. كما أنه يتعلق بالعدد غير المسبوق للردود التي تلقتها الأمانة العامة. واعترف بأن التأخير يدعو إلى الأسف الشديد، وبأن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات تتحمل المسؤولية الكاملة عن التأخير. ويتعلق التأخير، بشكل أكثر تحديداً، بترجمة الجزء الثاني من التقرير إلى بعض اللغات الرسمية للمنظمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل رفع الجلسة، أود أن أقدم إليكم بعض المعلومات التي اعتقد أنها معلومات هامة بشأن بقية أعمالنا.

وبالتالي الوفاء بالالتزامات الناشئة من اتفاقية أوتواو المتعلقة بالألغام الأرضية. ونعرب عن امتناننا لجميع البلدان التي شاركت في المشروع وساهمت في كلفته.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): استمعنا من فورنا للمتكلم الأخير في جلسة ظهر اليوم هذه. وأود أن أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة، بالرغم من أنه ما زال لدي في قائمتي أربعة طلبات لأخذ الكلمة ممارسة لحق الرد. ولم يتبق لنا سوى تسع دقائق، وتوخياً لإنصاف جميع الوفود التي طلبت ممارسة حقها في الرد، سأعطي الكلمة للوفود في نهاية جلستنا صباح غد. وستستخدم الدقائق التسع المتبقية لإصدار بعض الإعلانات المهمة لبقية أعمالنا. أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة ليصدر إعلاناً.

السيد ساريغا (تكلم بالانكليزية): أولاً وقبل كل شيء، وباختصار شديد، ووفقاً للإعلان الموزع على مكاتبكم صباح هذا اليوم، يدعو السيد تاروي، رئيس وفد اليابان، والسيد دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، جميع المشاركين إلى حفل استقبال يقام الساعة ١٨/٠٠ اليوم خارج مدخل قاعة المؤتمرات هذه. وبعد حفل الاستقبال مباشرة، سيكون هناك، ولأول مرة في الأمم المتحدة، عرض لفيلم وثائقي لشبكة HBO من إخراج المخرج الفائز بجائزة الأكاديمية، ستيفان او كازاكي. والفيلم معنون "الضوء الأبيض والمطر الأسود: تدمير هيروشيما وناغازاكي". وسيقام ذلك العرض في قاعة المؤتمرات ٤. وسيعقب العرض مناقشة مع المخرج وسيدة ناجية من هيروشيما أجريت معها مقابلة في الفيلم وهي، السيدة شيغيكو ساساموري.

والإعلان الثاني هو: نظراً لظروف غير متوقعة، تم إلغاء المشاورات غير الرسمية التي من المقرر أن يعقدها في فترة الغداء غدا رئيس الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار

الأسلحة الكيميائية والأمن التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الخطر الشامل للتجارب النووية. وفي نفس اليوم، ستخصص جلسة بعد الظهر حلقة نقاش بشأن نزع السلاح النووي.

أما الجلسة المقرر عقدها صباح الخميس ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، فستخصص لمسألة الأسلحة النووية. وإذا سمح الوقت، سيكون باستطاعة الوفود أن تدلي ببياناتها بصدد الأسلحة النووية.

وستخصص جلسة يوم الجمعة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر لأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وسن عقد حلقة نقاش بشأن الذكرى السنوية العاشرة لسريان مفعول اتفاقية الأسلحة الكيميائية وإنشاء منظمة حظر استخدام الأسلحة الكيميائية.

وفي يوم ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، سواصل مناقشتنا لمسألة أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وسيليها النظر في جوانب نزع السلاح من الفضاء الخارجي، بما في ذلك حلقة نقاش بشأن الذكرى السنوية الأربعين لمعاهدة الفضاء الخارجي. وسنبداً من ثم مناقشة موضوع الأسلحة التقليدية وستبادل الآراء مع رئيس فريق الخبراء الحكوميين، فنظر أثناءها في التدابير الإضافية التي يتعين اتخاذها لتعزيز التعاون الدولي في مجال منع ومكافحة السمسرة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليها.

وفي جلستي يوم الثلاثاء في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، صباحاً وبعد الظهر، سنتابع أولاً مناقشة مسألة الأسلحة التقليدية ثم سنجري حلقة نقاش بشأن الذكرى السنوية العاشرة لفتح باب التوقيع على اتفاقية حظر الألغام. وبعدئذ، سنتباحث في التدابير الأخرى المتصلة بترع السلاح والأمن الدولي. وستبادل الآراء أيضاً حول ذلك الموضوع

فيما يتعلق بالتحضيرات للمرحلة الثانية من أعمالنا، أي المناقشة الموضوعية بشأن مواضيع بنود جدول الأعمال وعرض مشاريع القرارات والنظر فيها، جرى بالفعل توزيع الجدول الزمني المؤقت خلال جلستنا التنظيمية المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر وهو وارد في الوثيقة A/C.1/62/CRP.2. وفي إعداد الجدول الزمني المؤقت، اتبعت رئاسة اللجنة، في الغالب، الممارسة التي رسختها هذه اللجنة في دوراتها السابقة. وكما ذكرت في الجلسة الخامسة، المعقودة يوم الخميس الماضي، قد نتمكن من الانتهاء من مناقشتنا العامة صباح غد أو في وقت مبكر بعد الظهر. وفي تلك الحالة، وبغية الاستفادة القصوى من الوقت المتاح لنا، اقترحت أن نمضي مباشرة إلى المرحلة المواضيعية من مناقشتنا وأن ننظر في مسألة تنفيذ القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة في دورتها السابقة وتقديم التقارير من جانب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح. وكان من المقرر أصلاً عقد تلك المناقشات، التي ستكون غير رسمية، في جلستنا في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. ولكن يبدو أن من المنطقي أن نبدأ المناقشة المواضيعية بالنظر في تنفيذ القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة في دورتها السابقة.

وفيما يتعلق ببقية المرحلة الثانية من أعمالنا، المكرسة للمناقشة المواضيعية، أود أن اقترح أن ننظم مناقشتنا بالطريقة التالية. أولاً، خلال الأسبوع الأول للمناقشة المواضيعية، التي ستبدأ يوم الأربعاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، ستكرس الجلسة الصباحية لتبادل للآراء مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح وغيره من كبار المسؤولين بشأن الحالة فيما يتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح ودور المنظمات المختلفة في ذلك المجال. وسيكون من ضيوفنا المتكلمين، كما هو مبين في الوثيقة A/C.1/62/CRP.2، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، وممثل عن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمدير العام لمنظمة حظر استخدام

مع رئيس مجموعة الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من جميع جوانبه.

وفي بداية الأسبوع الثاني للمناقشات المواضيعية يوم الأربعاء ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر - وهو بالمناسبة، الذكرى السنوية لتأسيس الأمم المتحدة - سنتناول مسألة نزع السلاح والأمن على الصعيد الإقليمي. وستبادل اللجنة الآراء مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح ومع رئيس فرع نزع السلاح الإقليمي ومديري مراكز الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة للسلم ونزع السلاح. وسيكون هذا التبادل غير الرسمي.

وستنظر اللجنة، يوم الخميس ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، في آلية نزع السلاح خلال حلقة نقاش غير رسمية، تضم رئيس مؤتمر نزع السلاح ورئيس هيئة نزع السلاح ورئيسة المجلس الاستشاري للأمين العام لمسائل نزع السلاح، ومدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ورئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية للنظر في أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة، المخصصة لنزع السلاح، بما يشمل إمكانية إنشاء لجنة تحضيرية. وكما بيّنا سابقاً، سيقدم النظر في متابعة القرارات والمقررات الماضية، إذا سمح الوقت، مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح - هذا النظر الذي كان مقرراً إجراؤه أصلاً في ذلك التاريخ - إلى يوم غد، أي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر.

وفي يوم الجمعة، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، سيقدم ممثلو خمس منظمات غير حكومية عرضاً للمجلس للمسائل النووية والفضاء الخارجي والأسلحة التقليدية.

وكما هو مبين في الملاحظة، في آخر الوثيقة A/C.1/62/CRP.2، اعترم تقسيم الاجتماعات أقساماً ثلاثة، بحيث تتمكن اللجنة من الاستفادة بصورة كاملة من الوقت

المخصص لها، بإجراء مناقشات مثمرة وتقديم كل مشاريع القرارات في الوقت المحدد. وسيبدأ القسم الأول بمتكلم من الضيوف في بعض الجلسات، على النحو المبين في الوثيقة A/C.1/62/CRP.2. وبعد أن يدلي المتكلم أو المتكلمة ببيانهما الافتتاحي، سألّق الاجتماع الرسمي بضع دقائق بحيث تتمكن من عقد جلسة غير رسمية للإجابة عن الأسئلة، مع المتكلم. ومن ثم نستأنف الجلسة الرسمية ونبدأ بالقسم الثاني، الذي سيخصّص لبيانات الوفود حول الموضوع قيد النظر. أما القسم الثالث والأخير - الذي سيكون رسمياً أيضاً - فسيتاح فيه تقديم مشاريع القرارات والمقررات. وكما قلت آنفاً، ووفقاً للممارسة المتبعة، ستكون عمليات تبادل الآراء في نزع السلاح والأمن على الصعيد الإقليمي وآلية نزع السلاح ومتابعة القرارات التي اعتمدها اللجنة في آخر دروة لها، وتقديم الممثل السامي لشؤون نزع السلاح تقاريره، بصفة غير رسمية.

وأود أن أضيف أنه سيتاح للوفود، في الاجتماع الأخير من القسم الثاني لأعمالنا - المقرر عقده يوم الجمعة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر - أن تقدم ما تبقى من مشاريع القرارات، إذا لزم الأمر.

وسأحث جميع الوفود بعدئذ على بذل قصارى جهدها لتقديم مشاريع القرارات خلال الاجتماع الذي ذكرته من فوري.

هل لي أن أعتبر أن الوفود توافق على الجدول الزمني الإرشادي المقترح لمناقشتنا المواضيعية على النحو الوارد في الوثيقة A/C.1/62/CRP.2؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): فيما يتعلق بقائمة المتكلمين في المرحلة الثانية المقبلة من عملنا أي الجزء الثاني

الذي سيبدأ يوم غد - بعد ظهر يوم غد على أبعد تقدير - فجميع الوفود مدعوة إلى إدراج أسمائها في قائمة المتكلمين. وسيحتفظ الأمين بقائمة مفتوحة بالمتكلمين في كل مجموعة، وبالتالي، إن الوفود مدعوة لإدراج أسمائها في تلك القائمة.

إنكم على علم بوظائف اللجنة وستكون هناك بعض المرونة خلال هذه المرحلة، لأنه لا يمكن دائماً الامتثال بصرامة للجدول الزمني المحدد في الجدول الزمني الإرشادي. وبالتالي، أدعو الوفود إلى احترام الإجراء، وسنكون مرنين، بطبيعة الحال، كلما كان ذلك ممكناً.

وأدعو الوفود إلى إدراج أسمائها في القائمة في إطار المجموعات ذات الصلة كما ذكرت، وإلى أن تكون مستعدة للإدلاء ببياناتها عند الاقتضاء.

السيد ساريفا (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية):
لقد طلب إليّ وفد بلدي أن أعلن أن رابطة دول جنوب شرق آسيا ستعقد اجتماعاً فور رفع هذه الجلسة في أحد أركان هذه القاعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٨.